

البراعة في دراسة
حديث بئر بضاعة
رواية، ودراسة

كتبه

أحمد بن عمر بن سالم بازمول
الأستاذ المشارك - جامعة أم القرى
كلية الدعوة وأصول الدين - قسم الكتاب
والسنة

من ١٩٦٥ إلى ٢٠٣٨

1977

ملخص البحث بالعربي

عنوان البحث : البراعة في دراسة حديث "بئر بضاعة" روایة و درایة.

يهدف البحث : إلى جمع طرق، وألفاظ حديث بئر بضاعة و دراستهما دراسة حديبية فقهية.

تكون البحث من : مقدمة، ومقصدين وخاتمة .

فالمقدمة : ذكرت فيها أهمية الموضوع، وسبب اختياره، والدراسات السابقة، والخطة، والمنهج.

والمقصد الأول : دراسة سند الحديث.

والمقصد الثاني : دراسة متن الحديث.

والخاتمة : ذكرت فيها أهم نتائج البحث و توصياته .

الفهرس : وفيه فهرسة المصادر، وفهرس الموضوعات.

وتظهر أهمية البحث؛ لتعلقه بالحديث النبوى صحة و ضعفاً، و تعلقه بالأحكام الفقهية العملية.

وخلص الباحث في الخاتمة : إلى صحة الحديث، وأنه من جهة الفقه يدل على

طهارة الماء قليلاً أو كثيراً إلا إن تغير بتجاهله.

ويوصي الباحث : إلى جمع الأحاديث التي تحتاج إلى دراسة، وتحرير القول فيها، وإلى العناية بفقه الحديث، وتحقيق ما لم يتحقق من كتب السنة والرجال.

Summary of the research in English

Title of the research: Proficiency in the study of the chain and the wording of the narration "Bi'rul Bidaa'ah."

The goal of the research: to gather the chains of narration and the words of the hadeeth "Bi'rul Bidaa'ah" and studying it as a narration in the matters of fiqh.

The research consists of: an introduction, two goals, and a conclusion.

So the introduction: mentions the importance of the subject, the reason for choosing it, previous studies, the plan, and the methodology.

The first goal: a study of the chain of the narration.

The second goal: a study of the wording of the narration.

The conclusion: mentions the most important outcomes of the research and its recommendations.

The index: and it includes an index of the sources, and a table of contents.

And the importance of the research shows through; the fact that it pertains to the prophetic narrations, the authentic (narrations) and the weak (narrations), and the fact that it pertains to the rulings of actions in fiqh.

And the researcher summarized in the conclusion: the authenticity of the narration, and that from the angle of fiqh it indicates the purity of the small or large amount of water unless it changes due to an impurity.

The research recommends: to gather the narrations which need to be studied, to compile the statements regarding them, to have concern for the fiqh of narrations, and to verify that which has not been verified from the books of Sunnah and the men (of Sunnah)

النَّدِيْمَة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّورِ أَنفُسِنَا، وَمِنْ
سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا يُضْلِلُهُ، وَمَنْ يَضْلِلُ فَلَا هَادِي لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ
إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوْتُنَ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾^(١).

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا
وَبَثَ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ
عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾^(٢).

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (٧٠) يُصْلِحُ لَكُمْ
أَعْمَالَكُمْ وَيَعْفُرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾^(٣)

إن أصدق الكلام كلام الله وخير الهدي هدي محمد وشر الأمور محدثها وكل
محدثة بدعة وكل بدعة ضلاله وكل ضلاله في النار.

أما بعد :

فهذه دراسة معللة لحديث بشر بضاعة المشهور عند المحدثين والفقهاء، جمعت
طرقه وألفاظه، واختلاف الرواية فيه، وبعض شواهده، وما يتعلّق بشيء من فقهه
ومسائل أخرى مهمة لا يستغني عنها الباحث.

^(١) (آل عمران: ١٠٢).

^(٢) (النساء: ١).

^(٣) (الأحزاب: ٧١-٧٠).

تسمية الموضوع :

وسميتها : نكت البراءة في دراسة حديث "بئر بضاعة" روایة ودرایة .

أسباب اختيار الحديث للدراسة :

ويعود سبب اختيار الموضوع للأمور التالية :

- وقوع الاختلاف في درجة الحديث تصحيحاً وتحسيناً وتضعيفاً :

قال ابن مندة كما في الإمام^(١) : "هذا حديث معلول ."

وقال ابن سيد في النفح الشذى^(٢) : "قد اختلف في حكمه، فقال الإمام أحمد هو صحيح، وقال الترمذى حسن. وقال أبو الحسن بن القطان: هو ضعيف كما سنوضحه^(٣) . وقال المنذري: وتكلّم فيه بعضهم ."

وأختلف قول أبي بكر ابن العربي المالكي :

فمرة يضعفه، كما في أحكام القرآن^(٤) : "حديث ضعيف لا قدم له في الصحة فلا تعوיל عليه".

ومرة يثبته، كما في عارضة الأحوذى^(٥) : "حديث بئر بضاعة لا بأس به .".

فأردت الوصول إلى الحكم الراجح في هذه الدراسة .

- ما في الحديث من فوائد عزيزة، ومباحث فريدة، قال محمد الخضرى فى جزء

في حديث بئر بضاعة^(٦) : "فوائد هذا الحديث كثيرة، ومباحثه عزيزة، من أرادها فعلية بنشر البضاعة .".

^(١) (١١٦/١).

^(٢) (١٠١/٢).

^(٣) أي أن ابن القطان يضعف حديث أبي سعيد الخدري، ويحسن حديث سهل .

^(٤) (١٤٢٠/٣).

^(٥) (٨٤/١).

-
- عدم وقوفي على بحث مطبوع مفرد في دراسة الحديث، والكلام عليه بالتفصيل، جامع لمسائله ومباحثه، مستوعباً لطرقه وأسانيده، ومخارجه^(٢).

أهمية الموضوع :

ودراسة حديث بشر بضاعة لها أهميتها لما يلي :

- لتعلقه بحديث النبي صلى الله عليه وسلم فهو من الأحاديث القولية .
- لتعلقه بأحاديث الأحكام فهو داخل في مسائل مهمة في باب المياه .
- أنه من الأحاديث التي لها سبب ورود .
- أنه يصلح مثلاً للحديث العزيز حيث ورد عن صحابيين.

.)٣١()١(.

-)٢(وقفت على رسالة بعنوان : جزء في حديث بشر بضاعة، تأليف : محمد بن محمد الخضرى ت٤٨٩٤هـ، تحقيق الأستاذ نور الدين بن محمد الحميدي الإدريسي، الطبعة الأولى عام ٤٣٨هـ، دار البشائر - لبنان.

وهذه النسمية من الحقن وإلا فالرسالة جواب عن سؤال في حديث بشر بضاعة، فيها فوائد على اختصارها. وأحال فيها مؤلفها على كتابه نشر البضاعة من فوائد حديث بشر بضاعة، بقوله)٢٥(في وصفه : "أوضحت ذلك مع بيان طرقه ومخارجه، واختلاف رواته وعلله،— وضبطه وفائدته في

جزء سميه "نشر البضاعة من فوائد حديث بشر بضاعة".

ولم أقف عليه بعد البحث. وكذا ذكر الأستاذ نور الدين الإدريسي في تحقيقه للجزء أنه لم يقف عليه بعد البحث.

خطة البحث :

وقد جعلته في مقدمة ومقددين وخاتمة .

فالمقدمة : ذكرت فيها أهمية الموضوع، وسبب اختياره، والدراسات السابقة، والخطة، والمنهج.

ومقصد الأول : دراسة سند الحديث.

ومقصد الثاني : دراسة متن الحديث.

والخاتمة : ذكرت فيها أهم نتائج البحث وتوصياته .

المنهج المتبعة في كتابة الدراسة :

- أجمع كل ما وقفت عليه من الطرق والأسانيد المتعلقة بهذا الحديث، مسندة كانت أو مرسلة.

- دراسة كل طريق منها بغيره مع الحكم عليه بما يتواافق مع قواعد أهل الفن.

- أنقل كلام العلماء على هذا الحديث تضعيماً أو تصحيحاً، سواء منه ما كان على طريق معين أو على الحديث مطلقاً، مع الإجابة على ما يحتاج لحواب.

- أطبق قواعد هذا الفن مقتفياً آثارهم.

- اذكر بعض الشواهد للحديث مع دراستها.

- ذكرت ما يتعلق بالحدث من غريب أو فوائد ونكت علمية عند كل مناسبة تتعلق به .

والله أسأل أن ينفع به الإسلام والمسلمين، وأن يتقبله مني، وأن يجعله عملاً خالصاً لوجهه الكريم، إنه سميع قريب مجيب الدعاء.

وكتبه

أحمد بن عمر بن سالم بازمول

الأستاذ المشارك - جامعة أم القرى

كلية الدعوة وأصول الدين - قسم الكتاب والسنة

المقصد الأول : دراسة سند الحديث

روى أبوأسامة عن الوليد بن كثير عن محمد بن كعب عن عبيد الله^(١) بن عبد الله بن رافع بن خديج عن أبي سعيد الخدري، أنه قيل لرسول الله ﷺ أنتووضاً من بئر بضاعة، وهي بشر يطرح فيها الحِيْض^(٢) ولحم الكلاب والنَّقْن^(٣)؟ فقال رسول الله ﷺ : "الماء طهور لا ينجسه شيء".

(حديث صحيح لغيره)

تخریجه :

آخر جه ابن أبي شيبة في المصنف (٧/٢٨٠ رقم ٣٦٠٨) وأحمد في المسند (٣١/٣) ومن طريقه الحافظ ابن حجر في موافقة الخبر الخبر (١/٤٨٥) عن أبيأسامة عنه به.

وآخر جه أبوداود في السنن (١/٥٣ رقم ٦٦) ومن طريقه البهقي في الخلافيات (٣١٢/١ رقم ٩٦٧) وكذا الخطيب في الفقيه والمتفقهه (١/٩٦ رقم ٩٥) وأخر جه الترمذى في السنن (١/٩٥ رقم ٦٦) ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق (٤٢/١)

^(١) بعض الرواة يقول : عبد الله بلا تصغير.

^(٢) قال ابن سيد الناس في النفح الشذى (٢/١١٣) : "الحيض بكسر الحاء، وفتح الياء جمع حِيْضَة بكسر الحاء، وسكون الياء؛ وهي الحرققة التي تختشى بها المرأة، وقد تطلق الحِيْضَة بكسر الحاء على الاسم من الحِيْضَة بالفتح".

وفي بعض الروايات "وعذر الناس"، قال ابن جرير في نهذيب الآثار (٢/٧٤٩-مسند ابن عباس) : "العذر جمع عذرَة".

قال ابن سيد الناس في النفح الشذى (٢/١١٤) : "فتح العين وكسر الذال المعجمة، اسم جنس للعنزة، وضبط أيضًا بكسر العين وفتح الذال كمعدة ومعد، وكلاهما صحيح، وضم العين فيها تصحيف".

^(٣) قال الطيبي في شرح المشكاة (٣/٨٢٨) : "النَّقْنُ : الرائحة الكريهة، والمراد هاهنا الشيء المنق، كالعذرة، والجليفة".

وأخرجه ابن الجارود في المستقى (١/٤٧٥ رقم ٤٧) والطوسي في مختصر الأحكام (١/٢٥٥ رقم ٥٥) وابن المنذر في الأوسط (١/٢٦٩ رقم ١٨٨) وابن حبان في الثقات (٧/٤٨) وابن الأعرابي في المعجم (٢/٦٩٦ رقم ١٤١٠، ١٤١١) والدارقطني في السنن (١/٢٩ رقم ٧٢) وسمويه في الفوائد - مجموع فيه عشرة أجزاء حديثية (١/٣٩) وابن مندة في كتاب الطهارة^(١) (١/١١٦ الإمام) والحاكم في المستدرك (٥/٢٩٨) إخاف المهرة والبيهقي في السنن الكبرى (١/٢٥٧) وفي الخلافيات (٣/٩٦ رقم ٩٦٦) والحافظ في موافقة الخبر الخبر (١/٤٨٥) كلهم من طرق عن أبيأسامة عنه به^(٢).

قال في السنن (١/٩٦) : " هذا حديث حسن..." ، وفي بعض نسخ الترمذى : " حسن صحيح"^(٣).

وقد توبع محمد بن كعب :

فيما أخرجه ابن جرير في تهذيب الآثار (٢/٩٠٧ رقم ٦٢٧ - ابن عباس) والدارقطني في السنن (١/٣١-٣٢) ومن طريقه البيهقي في الخلافيات (٣/٢٠٢ رقم ٩٧٤) وأخرجه السرقسطي في الدلائل في غريب الحديث (١/٣٠٩) وسمويه في الفوائد (٢/١٨ رقم ٧٢) - مجموع فيه عشرة أجزاء حديثية من طرق عن

(١) النكت الظرف للحافظ (٣/٣٨٧).

(٢) فائدة : اطلق الحافظ في التلخيص الخبير (١/١٢) العزو إلى أصحاب السنن وصرح السيوطي في الدر (٥/٧٣) بنسبة لابن ماجه ! ولم يخرجه ابن ماجه كما نبه عليه الغماري في المداية (١/٦٦) والله أعلم.

(٣) قال ابن سيد الناس في النفح الشذى (٢/٥١) : " حكم الترمذى عليه بأنه حسن جار على ما قرره في السنن، ولا اعتراض عليه فيه ". وانظر : خلاصة الأحكام للنووى (١/٦٥)، البدر المتبر لابن الملقن (١/٣٨١).

يعقوب بن سعد عن أبيه عن محمد بن إسحاق قال حدثني عبد الله بن أبي سلمة عن عبد الله^(١) بن عبد الله بن رافع عنه به.

وهذه متابعة حسنة كما قال الدارقطني في العلل (٢٨٨/١١).

دراسة الإسناد :

- يعقوب بن إبراهيم بن سعد أبو يوسف الزهري المدني ت ٢٠٨ هـ، روى له الجماعة، وقال عنه الحافظ في تقريب التهذيب (٦٠٧ رقم ٧٨١) : "ثقة حجة فاضل".

- إبراهيم بن سعد بن إبراهيم أبو إسحاق الزهري المدني ت ١٨٥ هـ، روى له الجماعة، وقال عنه الحافظ في تقريب التهذيب (٨٩ رقم ١٧٧) : "ثقة حجة تُكُلُّ فيه بلا قادح".

- محمد بن إسحاق المدني ت ١٥٠ هـ، روى له الجماعة إلا البخاري فتعليقًا، وقال عنه الحافظ في التقريب (٨٢٥ رقم ٥٧٦) : "إمام المغازي صدوق، يدلس ورمي بالتشيع والقدر".

- عبد الله بن أبي سلمة الماجشون التيمي مولاهن ت ١٠٦ هـ، روى له مسلم وأبو داود والنسيائي، وقال عنه الحافظ في تقريب التهذيب (٣٣٦ رقم ٣٠٦) : "ثقة".

حكم الإسناد :

إسناده حسن لذاته .

وقد اختلف فيه على ابن إسحاق :

فأخرج الطيالسي في المسند (٢٩٢ رقم ٢١٩٩) ومن طريقه البيهقي في الخلافيات (٣/٩٨ رقم ٩٦٨) وأخرجه ابن جرير في تهذيب الآثار (٢/٧٠٦ رقم ١٠٥٥ - ابن عباس) والطحاوي في معاني الآثار (١١/١) ومن طريقه

^(١) كذا بلا تصغير.

السمعاني في المنتخب من معجم شيوخ السمعاني (٤٦١) وأخرجه سمويه في فوائده (٧٢ رقم ١٧) مجموع فيه عشرة أجزاء حديثية عن حماد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن عبيدة الله بن عبد الله عنه به .

فهنا أسقط ابن إسحاق (عبد الله بن أبي سلمة)

دراسة الإسناد :

- أبوأسامة حماد بن أسامة الكوفي ت ١٢٠ هـ، روى له الجماعة، وقال عنه الذهبي في الكاشف (٣٤٨/١) : "الحافظ ... حجة عالم أخباري"، وقال عنه الحافظ في التقريب (٤٩٥ رقم ٢٦٧) : "ثقة ثبت ربما دلس، وكان بآخره يحدث من كتب غيره^(١)" ، عده الحافظ في الطبقية الثانية من المدلسين (٤٥٩ رقم ٤) فعننته لا تضر إن شاء الله .

- الوليد بن كثير الكوفي ت ١٥١ هـ، روى له الجماعة، قال عنه الذهبي في الكاشف (٣٥٤/٢) : "ثقة" ، وقال عنه الحافظ في التقريب (٤١٠ رقم ٢٧٥٠) : "صدوق^(٢) عارف باللغازي رمي برأي الخوارج من السادسة" .

- محمد بن كعب القرظي ت ١٢٠ هـ، روى له الجماعة، وقال عنه الحافظ في التقريب (٦٢٩٧ رقم ٨٩٢) : "ثقة" .

^(١) انظر : هدي الساري للحافظ (٣٩٩) .

^(٢) الأقرب أنه ثقة؛ قال الحافظ في المدي (٤٥٠) : "ثقة إبراهيم بن سعد وابن معين وأبو داود، وقال ابن سعد : ليس بذلك، وقال الساجي : قد كان ثقة ثبتنا يخرج بحديثه لم يضعفه أحد إنما عابوا عليه الرأي، وقال الآجري عن أبي داود : ثقة إلا أنه إباضي. قلت: الإباضية فرقه من الخوارج ليست مقالتهم شديدة الفحش ولم يكن الوليد داعية والله أعلم" .

- عبيد الله بن عبد الله بن رافع بن خديج الأنباري، الثلاثة إلا ابن ماجه، قال عنه الذهبي في الكاشف (٦٨٣/١): "صحح أحمد" حديثه في بشر بضاعة^(١)، وقال عنه الحافظ في التقرير (٤٣٤٢ رقم ٦٤١): "مستور"^(٢)، وقال ابن

(١) قال ابن الجوزي في التحقيق في مسائل الخلاف (٤٢/٤): "ذكر أبو بكر عبد العزيز في كتاب الشافي عن أحمد أنه قال: "حديث بشر بضاعة؛ صحيح"، وكذا في علل الخلال (١١٥/١-الإمام): "ثنا أبو الحارث أنه سأله أبا عبد الله عن هذا الحديث؟ فقال: "حديث بشر بضاعة صحيح"، وقال المري في هذيب الكمال (٨٤/١٩): "وقال أبو الحسن الميموني، عن أحمد بن حنبل: حديث بشر بضاعة صحيح".

فإن قيل: كلام الإمام أحمد إنما قاله في حديث بشر بضاعة مطلقاً، والذي يشبه أنه يريد حديث سهل بن سعد لا حديث أبي سعيد الخدري هذا، قال مغلطاي في إكمال هذيب الكمال (٤٣/٩): "في قول المري إن حديثه عن أبي سعيد في بشر بضاعة: قال الميموني عن أحمد: حديث بشر بضاعة صحيح. وهو ما أن تصححه إياه من هذه الطريق وليس كذلك؛ لأن أحمد إنما قاله في حديث بضاعة مطلقاً، والذي يشبه أنه يريد حديث سهل بن سعد لا هذا، وذلك أن ابن القطان لما رد حديث أبي سعيد لما قدمته، قال: حديث بشر بضاعة طرق هذا - يعني حديث سهل - خيرها وأحسنها إسناداً".

فالجواب: أن هذا بعيد جداً لما يلي:

- أولاً: أن الإمام أحمد أخرج حديث أبي سعيد الخدري ولم يخرج حديث سهل .
- ثانياً: أن أصحاب الإمام أحمد أوردوا كلامه في حديث أبي سعيد الخدري لا في حديث سهل .
- ثالثاً: أن الإمام أحمد قال: كما في علل الخلال: "حديث بشر بضاعة صحيح وحديث أبي هريرة لا يبال في الماء الدائم أثبت وأصح إسناداً". فهذا يدل على أنه يريد حديث أبي سعيد لا حديث سهل لأن هذه العبارة تفيد وقوع الاختلاف في السنده وهو حاصل في حديث أبي سعيد دون حديث سهل والله أعلم .

(٢) وكذا صصحه غيره، كما سيأتي في الحكم على الإسناد.

(٣) تعقبه المباركفوري في تحفة الأحوذى (١٦٩/١-١٧٠): "الحق أنه ليس بمستور... والعبارة لقول من عرف لا يقول من جهل"، وقال أيضاً في أبكار المتن (٤٣): "لا عبرة بقول من قال: إنه مستور، ويقدم قول من عرفه على من لم يعرفه".

مندة (١١٧/١ الإمام) : "مجهول^(١)" ، وقال ابن القطان في بيان الوهم (٣٠٨/٣) : " لا تعرف له حال ولا عين" ، وذكره ابن حبان في الشفقات (٧١/٥) ، وروى عنه محمد بن كعب وعبد الله بن أبي سلمة وهما ثقتنان ، وقال الذهبي في التسقيح (١٤/١) : "عبد الله مقل جداً" ، فالأقرب أنه ثقة إن شاء الله .

حكم الإسناد :

إسناده صحيح لذاته؛ صاحب الإمام، وغيره، قال النووي في الإيجاز في شرح سنن أبي داود (٢٠١) : " حديث بئر بضاعة صحيح، ومن صاحبه: الإمام أحمد بن حنبل ويحيى بن معين والحاكم وآخرون من الأئمة والحفاظ" ، وقال الحافظ أبو الفضل العراقي في المغني عن حمل الأسفار (٣٠٨) : "قال يحيى بن معين : إسناده جيد" ، وقال الحافظ في موافقة الخبر (٤٨٦/١) : "صححه أيضاً ابن المنذر" .

وعلى القول بجهالة عبد الله يكون إسناده ضعيفاً إلا أن الحديث ثابت بمجموع المتابعات والشهاد. وقد أعمل بالاختلاف في إسناده كما سأليت إن شاء الله .

قال الألباني في صحيح أبي داود (١١٠/١ رقم ٥٩) : " حديث صحيح" أي لغيره.

وأما ابن القطان فضعف حديث أبي سعيد الخدري بجهالة راويه واختلاف الرواية في اسمه، وحسن حديث سهل كما في بيان الوهم والإيمان (٣٠٩-٣٠٨/٣)

(١) قال أبو الفتح في النفح الشذى (١٠٦/٢) : "تصحيح أحمد لا يعارضه جهالة الحال في راوٍ من الرواية إذ تصحيحه مؤذن بتعديل من صح خبره" ، وقال ابن الملقن في الدر المنير (٣٨٧/١) : "تصحيح الحفاظ الأول لهذا الحديث توثيق منهم لهم، إذ لا يظن من دونهم الإقدام على تصحيح ما رجاله مجاهيل؛ لأنَّه تدليس في الرواية وغش، وهم براء من ذلك" .

بقوله : " وأمره إذا بين ، يبين منه ضعف الحديث لا حسنة ... ول الحديث بئر بضاعة طريق حسن من غير رواية أبي سعيد من رواية سهل بن سعد ".
 وتعقبه ابن سيد الناس في النفح الشذى (١٠٨/٢) : " قوله ابن القطان في تضييفه مرجوح ... وأكثر ما فيه أنه جهل من عرفه غيره، وإذا صح من طريق لا يضره أن يروى من طريق آخر غير صحيحة، فالضعف لا يعلّم الصحيح " ^(١) .
 وكذا تعقبه المباركفوري في تحفة الأحوذى (١٧١/١) بقوله : " أما إعالة الجهة الراوي عن أبي سعيد فليس بشيء فإنه إن جهله بن القطان فقد عرفه أَمْ حنبل ويحيى بن معين وغيرهما .

وأما إعالة باختلاف الرواية في اسمه واسم أبيه فهو أيضاً ليس بشيء؛ لأن اختلاف الرواية في السند أو المتن لا يوجب الضعف إلا بشرط استواء وجوه الاختلاف فمعنى رجع أحد الأقوال قدم ولا يعلّم الصحيح بالمرجوح وهنها وجوه الاختلاف ليست بمستوية بل رواية الترمذى وغيره التي وقع فيها عبيد الله بن عبد الله بن رافع بن خديج : راجحة، وباقى الروايات مرجوحة، فإن مدار تلك الروايات على محمد بن إسحاق وهو مضطرب فيها وتلك الروايات مذكورة في سنن الدارقطنى فهذه الرواية الراجحة تقدم على تلك الروايات المرجوحة ولا تعل هذه بتلك .

وقال الشوكاني فيمن أعمل الحديث بمجرد الاختلاف في اسم راويه : "هذا مطعن فيه مطعن؛ فإن الاختلاف في الاسم لا يستلزم الجهة؛ فهذا أبو هريرة حافظ الصحابة، قد اختلف في اسمه على أقوال كثيرة وكذلك غيره من الرواية" ^(٢) .

فمن الاختلاف :

^(١) قال العيني في نخب الأفكار (٥٣/١) : " قوله ابن القطان في تضييفه مرجوح، وأكثر ما فيه أنه جهل من عرفه غيره " .

^(٢) وبل العمامة (٢١٠/١) .

ما أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٣١/١ رقم ١٥٠٥) وأحمد في المسند (٣١/٣) ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال (١٩/٨٤) قالا حدثنا أبوأسامة . وأخرجه النسائي في السنن (١١٩٠/١ رقم ٣٢٥) والبغوي في معالم التزيل (٨٨/٦) وشرح السنة (٢٨٣/٦٠ رقم ٢) والأنوار في شمائل النبي المختار (٤٩١/٣٦٧ رقم ٣٦٧) من طريقين عن أبيأسامة عن الوليد بن كثير عن محمد بن كعب عن عبيدة الله بن عبد الرحمن بن رافع بن خديج عن أبي سعيد الخدري عنه به فهنا قال أبوأسامة^(١) : (عبيدة الله بن عبد الرحمن) وفيما سبق (عبيدة الله بن عبد الله) .

وقد توبع محمد بن كعب :

فيما أخرجه أحمد في المسند (٣/٨٦) عن يعقوب عن أبيه عن الوليد بن كثير عن عبد الله بن أبي سلمة عن عبيدة الله بن عبد الرحمن بن رافع عنه به . وأخرجه أبو عبيد في الطهور (١٤٥/٢١١) ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال (١١/٣٣٦)

وأخرجه أحمد في المسند (٣/٨٦) وأبوداود في السنن (١١/٦٧ رقم ٥٤) ومن طريقه البيهقي في الكبير (١/٥٧) وفي معرفة السنن (١/٣٢٢ رقم ٣٨٣) وأخرجه ابن حجر في تهذيب الآثار (٢/١٠١ رقم ٤٨٠) - مسنده ابن عباس (١/١١) وفي (٢/٩٠٦ رقم ٦٧٠) - مسنده ابن عباس) والطحاوي في معاني الآثار (١/١١) وأحكام القرآن (١/٦٩ رقم ٦٧) والدارقطني في السنن (١/٣١) ومن طريقه البيهقي في الخلافيات (٣/٢٠١ رقم ٩٧٣ و ٩٧٢) جميعهم من طرق عن محمد بن إسحاق عن سليمان بن أبي طالب عن عبيدة الله بن عبد الرحمن بن رافع الأنباري عنه به وأخرجه الشافعي (١/٣٣٠) - الحاوي للماوردي عن إبراهيم بن محمد عن سليمان عنه به

فهنا قال ابن إسحاق : (سليمان) وفيما سبق قال (عبد الله بن أبي سلمة) .

^(١) كما في مسنده الإمام أحمد.

وهذا الوجه من رواية ابن إسحاق أشبه بالصواب كما قاله الدارقطني في العلل (٢٨٧/١١)

وأختلف على ابن إسحاق :

فآخر جه أبو عبيد في الطهور (١٤٦ رقم ٢١٤) وابن حجر في تهذيب الآثار (٢/٧٠٢ رقم ٤٩ - مسنن ابن عباس) من طريقين عن محمد بن إسحاق عن رجل عن عبيد الله بن عبد الرحمن عنه به فهنا أبهمه فقال : (رجل) وفيما سبق قال : (سلط).

وقد توبع ابن إسحاق على هذا الوجه :

فيما أخرجه الشافعي في الأم (١/٢٨ رقم ٨٣) والمسنن (١/٥٥ رقم ٣٥) واحتلاف الحديث (٤) ومن طريقه البهقي في المعرفة (١/٣٢١ رقم ٣٨١) وأخرجه أبو عبيد في الطهور (١٤٦ رقم ٢١٤) وابن حجر في تهذيب الآثار (٢/٧٠٤ رقم ١٠٥ - مسنن ابن عباس) والبهقي في الكبرى (١/٢٥٨) والمعرفة (١/٣٢١ رقم ٣٨٢) كلهم من طرق عن ابن أبي ذئب عن رجل^(١) عن عبيد الله بن عبد الرحمن عنه به .

وأختلف على ابن أبي ذئب :

فيما أخرجه حرب الكرماني في المسائل (١١٥ رقم ١١٠) حدثنا محمد بن أبي بكر، قال: ثنا فضيل، عن ابن أبي ذئب، عن عبد الله بن عبد الرحمن، عن أبي سعيد الخدري، قال: قيل: يا رسول الله، يُستَقَى لَكَ مِنْ بَئْرٍ بُضَاعَةً، وَقَدْ يُلْقَى^(٢) فِيهَا لُحُومُ الْكِلَابِ وَمَحَابِضُ النِّسَاءِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ الْمَاءَ لَا يُنَجِّسُ شَيْءًا".

^(١) في رواية الشافعي : عن ابن أبي ذئب عن الثقة عمن حدثه أو عن عبيد الله . وفي تهذيب الآثار : عمن لا ينهم .

قال الغماري في المداية (١/٢٦٣) : "الغالب في الثقة الذي حدث ابن أبي ذئب هو ابن إسحاق".

^(٢) قال العيني في نخب الأفكار (١/٥٤) : "قوله "يلقى" من ألقيت الشيء إذا طرحته".

فهنا لم يقل : عن رجل .

وقال هنا (عبدالله) وفيما سبق (عبيد الله)

واختلف على ابن أبي ذئب :

فيما أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١/٢٥٥ رقم ٧٨) عن معمر عن ابن أبي

ذئب عن رجل عن أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ توضأ أو شرب من غدير^(١) كان

يلقى فيه لحوم الكلاب قال ولا أعلم إلا قال والجيف^(٢) ذكر ذلك له ؟ فقال له : "إن الماء لا ينجرسه شيء".

فهنا أسقط : (عبيد الله) وقال : (غدير) وفيما سبق (بئر بضاعة).

قال المباركفوري في أبكار المنن (٥٥) : "هذه الرواية لا تعلق لها بشر بضاعة؛

فإما متعلقة بغدير انتهى إليه النبي ﷺ في سفر".

قلت : هذا التأويل يصح لو صح الطريق لكن في إسناده مبهم، واضطرب فيه

ابن أبي ذئب.

ومن الاختلاف على ابن إسحاق :

ما أخرجه ابن جرير في تهذيب الآثار (٢/٦٠٦ رقم ٥٥ - مسنن ابن عباس)

والطحاوي في المعاني (١١/١) من طريقين عن حماد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن

عبيد الله بن عبد الرحمن عنه به .

فهنا أسقط : (سليطاً).

دراسة الإسناد :

^(١) قال ابن فارس في مقاييس اللغة (٤/١٣) : "الغدير: مستنقع ماء المطر، وسمي بذلك لأن المسيل غادره، أي تركه".

^(٢) قال الجوهري في الصحاح (٤/١٣٤٠) : "الجيفه: جُثَّةُ الميَّتِ وقد أرَاحَ ... والجمع جيف، ثم أجياف".

- محمد بن إسحاق المديني ت ١٥٠ هـ، روى له الجماعة إلا البخاري فتعليقاً،
وقال عنه الحافظ في التقريب (٤٢٥ رقم ٥٧٦٢) : "إمام المغازي صدوق،
يدلس ورمي بالتشيع والقدر".

- سليمان بن أبي داود والسائري، وقال عنه الحافظ في
التقريب (٣٥٤ رقم ٢٥٣٥) : "مقبول".

حكم الإسناد :

إسناده ضعيف؛ فيه ابن إسحاق مدلس وقد عنون .

وسليط مقبول أي إذا توقيع وإلا فلين.

ومن الاختلاف :

ما أخرجه ابن جرير في تهذيب الآثار (٢/٦٠٧ رقم ٤٠٥ - مسنن ابن عباس)
عن موسى بن عبد الرحمن الكندي عن أبيأسامة عن الوليد بن كثير معضلاً مرسلاً .
فهنا أسقط ثلاثة : (محمد بن كعب عن عبيد الله عن أبي سعيد) .

وموسى بن عبد الرحمن أبو عيسى الكندي ت ٢٥٨ هـ، روى له الأربعة إلا
أبا داود، وقال عنه الحافظ في التقريب (٣٦٧ رقم ٩٨٣) : "ثقة".

ومن الاختلاف :

ما أخرجه ابن شبة في تاريخ المدينة (١/٥٦) وابن جرير في تهذيب الآثار
(٢/٣٧٠ رقم ٥٠١ - مسنن ابن عباس) والدارقطني في السنن (١/٣٠) ومن طريقه
البيهقي في الخلافيات (٣/٩٩١ رقم ٩٧٠) من طرق عن محمد بن سلمة عن محمد بن
إسحاق عن سليمان بن رافع عن أبي سعيد الخدري عنه به .

فهنا قال : (عبد الرحمن بن رافع) وفيما سبق قال : (عبيد الله بن عبد الرحمن).

ومحمد بن سلمة الحرايني ت ١٩١ هـ، روى له الجماعة إلا البخاري ففي جزء
القراءة، وقال عنه الحافظ في التقريب (٩٤٨ رقم ٥٩٥٩) : "ثقة".

وهذه الرواية وهم كما قال الدارقطني في العلل (١١/٢٨٧).

ومن الاختلاف :

ما أخرجه ابن جرير في تهذيب الآثار (٢/٥٧٠ رقم ٥٠١) - مسنن ابن عباس (٢/٥٧٠ رقم ٥٠١) وأبي حاتم في المراasil (٥١٩ رقم ٧١٩) والخطيب في الموضع (٢/٨٣) من طريقين عن مطرف عن خالد السجستاني عن محمد بن إسحاق عن سليم عن أبي سعيد الخدري عنه به.

فهنا لم يقل : (عن عبدالرحمن بن رافع) .

دراسة الإسناد :

- مُطَرِّفُ بْنُ طَرِيفِ الْكَوْفِيِّ ت١٤١ هـ، روى له الجماعة، وقال عنه الحافظ في التقريب (٨٤٩ رقم ٦٧٥) : "ثقة فاضل".

- خالد بن أبي نوف السجستاني، روى له النسائي، وقال عنه الحافظ في التقريب (٢٩٢ رقم ٦٩٣) : "مقبول".

حكم الإسناد :

إسناده ضعيف؛ قال أبو حاتم كما في المراasil (٥١٩) لابنه : "محمد بن إسحاق صاحب المغازي بينه وبين سليمان رجل".

قال ابن دقيق العيد في الإمام في معرفة أحاديث الأحكام (١١٧/١) : "كلامه محتمل لأن يكون بينهما رجل في حديث بشر بضاعة، وبين أن يكون بينهما رجل مطلقاً والأقرب إلى وضع الكتاب المذكور هو الثاني".

ومن الاختلاف :

ما أخرجه أحمد في المسند (٣/٥) ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال (٨/١٨٦) وأخرجه أبو بكر الأثروم في السنن (٢/٤٢ رقم ٤٩) والنسياني في السنن (١/١٣٠ رقم ٤٧٦) وأبويعلى في المسند (٢/٤٧٦ رقم ٤٤) وأبي جرير في تهذيب الآثار (٢/٥٧٠ رقم ٥٠١) - مسنن ابن عباس (٢/٥٧٠ رقم ٥٠١) وفي أحكام القرآن (١/٦٩٢ رقم ٦٦) وسمويه في فوائد (١/٧١ رقم ٦١) - مجموع فيه عشرة أجزاء حديثية) وعبدالغنى في إيضاح الإشكال (١/١٦- الإمام)، وأبي

بشران في الأمالي (٣٩/١ رقم ٣٨) والبيهقي في الكبرى (٣٥٧/١) والخلافيات (٢٠٤/٣ رقم ٩٧٥) والمزي في تهذيب الكمال (٣٣٦/١١) من طرق عن عبدالعزيز بن مسلم عن مطرف^(١) عن خالد بن أبي نوف عن سليم عن ابن أبي سعيد الخدري عن أبيه عنه به .

وأخرجه ابن مندة في كتاب الطهارة (٣٨٧/٣-النكت الظراف)، (١٦١-الإمام) من هذا الوجه وسماه عبدالرحمن بن أبي سعيد الخدري. فهنا قال خالد بن أبي نوف : (عن ابن أبي سعيد وأسقط ابن إسحاق).

وابن أبي سعيد الخدري هو عبدالرحمن ت ١١٢هـ، روى له الجماعة إلا البخاري فتعليقًا، وقال عنه الحافظ في التقريب (٥٧٩ رقم ٣٨٩٩) : "ثقة".

قال ابن عساكر (١٠٧/٢-النفح الشذى) : "إسناده مجہول".

وقال ابن سيد الناس في النفح الشذى (١٠٧/٢) : "الجهالة التي أشار إليها ابن عساكر في ابن أبي سعيد من هو وقد تبين أنَّه عبد الرحمن".

قلت : هذه الرواية راجعة إلى رواية ابن إسحاق السابقة كما قال الدارقطني

في العلل (١١/٢٨٨) بعد أن أورد الرواية السابق : "فرجع"^(٢) الحديث إلى ابن إسحاق وأرسله عن أبي سعيد.

ومن الاختلاف :

ما أخرجه الخطيب في الموضع (٨٢/٢) والطحاوي في المعاني (١٢/١) وابن عدي في الكامل (٢٦/٢) من طريقين عن مطرف عن خالد بن أبي نوف^(٣) عن ابن أبي سعيد الخدري عن أبيه عنه به .

(١) وقع في أحكام القرآن للطحاوي (مسلم) بدل مطرف وهو خطأ.

(٢) في طبعة العلل (١١/٢٨٨) : (فرجع) والصواب ما أثبت كما في مصورة مخطوط العلل (٣/٢٣٩).

(٣) تبيه : وقع في الكامل : "عن خالد بن نوف أو ابن أبي نوف". فعلمه من أوهام بكر بن خنيس فهو صدوق له أغلاط كما في التقريب (١٧٥ رقم ٧٤٧).

فهنا لم يذكر خالد : (سلیطاً).

ومن المتابعات :

ما أخرجه الطيالسي في المسند (٢٨٦ رقم ٢١٥٥) ومن طريقه البهقي في الكبرى (٢٥٨/١) عن قيس

وأخرجه أبو عبيد في الطهور (٤٧٢ رقم ١٤٧) وابن حرير في تهذيب الآثار (٦/٢٧٠٦ - مسند ابن عباس) وابن عدي في الكامل (٤/١١٧) ومن طريقه البهقي في الكبرى (٢٥٨/١) من طريقين عن شريك

كلاهما (قيس وشريك) عن طريف عن أبي نصرة عن أبي سعيد قال : كنا مع رسول الله ﷺ فأتينا على غدير فيه جيفة — قال شريك : أحسبه قال : حمار — فتوضاً بعض القوم وأمسك بعض القوم حتى يجيء النبي ﷺ فجاء النبي ﷺ في أخريات الناس فقال : "توضؤوا واشربوا فإن الماء لا ينحشه شيء".

وقوله هنا (غدير) وَهُمْ وَالله أعلم .

قال البهقي في طريف : "ليس هو بالقوى إلا أبي أخرجه شاهداً لما تقدم وقد قيل عن شريك بهذا الإسناد عن جابر وقيل عنه عن جابر أو أبي سعيد بالشك وأبو سعيد كأنه أصح" .

وقال الغماري في الهدایة (١/٢٦٥) : "الحديث بهذا السياق باطل موضوع فإن الطرق الصحيحة عن أبي سعيد مصربة بأنه مر على النبي ﷺ وهو يتوضأ من بئر بضاعة أو أنه قيل له أنه يستنقى لك من بئر بضاعة وهذا ادعى أن ذلك كان في سفر وأنه قيل في غدير" .

قلت : يكفي فيه وصف النكارة لا الوضع والله أعلم .

دراسة الإسناد :

- قيس بن الربيع أبو محمد الأستدي، روى له الأربعة إلا النسائي، وقال عنه الحافظ في التقرير (٤٥٦٨ رقم ٨٠٨) : "صدق تغير لما كبر وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به" .

- شريك بن عبدالله الكوفي ت ١٧٧ هـ، روى له الجماعة إلا البخاري فتعليقًا، وقال عنه الحافظ في التقريب (٤٣٦ رقم ٢٨٠) : "صدوق يخطيء كثيراً تغير حفظه منذ ولِي القضاء بالكوفة وكان عدلاً فاضلاً عابداً شديداً على أهل البدع".

- طريف بن شهاب أبو سفيان البصري، روى له الترمذى وابن ماجه، وقال عنه الحافظ في التقريب (٦٣ رقم ٣٠٣) : "ضعيف".

- المنذر بن مالك أبو نصرة البصري ت ٨١٠ هـ، روى له الجماعة إلا البخاري فتعليقًا، وقال عنه الحافظ في التقريب (٩٧١ رقم ٦٩٣٨) : "ثقة".
حكم الإسناد :

إسناده ضعيف؛ فيه طريف ضعيف، وفيه قيس صدوق تغير لما كبر، وفيه شريك صدوق يخطئ كثيراً.

ومن الاختلاف :

ما أخرجه ابن جرير في تهذيب الآثار (٢/٦٥٠ رقم ٦٧٠ - مسنن ابن عباس) والطحاوى في المعانى (١/١٢) والبيهقي في الخلافيات (٣/٧٢٠ رقم ٩٧٩) من طرق عن محمد الأصبهانى عن شريك عن طريف عن أبي نصرة عن جابر أو أبي سعيد الخدرى عنه به .

فهنا قال : (عن جابر أو أبي سعيد) وفيما سبق قال : (عن أبي سعيد). وقد اضطرب فيه شريك أو طريف.

ومن الاختلاف :

ما أخرجه ابن ماجه في السنن (١/٥٢٠ رقم ٦٩٦) قال : حدثنا أحمد بن سنان ثنا يزيد بن هارون ثنا شريك عن طريف بن شهاب سمعت أبا نصرة يحدث عن جابر بن عبد الله قال : انتهينا إلى غدير فإذا فيه جيفة حمار قال : فكففنا عنه حتى انتهى إلينا رسول الله ﷺ فقال : "إن الماء لا ينحمس شيء" فاستيقنا وأروينا وحملنا .

فهنا قال : شريك أو طريف : (عن جابر) بلا شك .

قال مغططي في الإعلام بسننته (٥٥٠/١) (٥٥/ب) : "هذا حديث ضعيف".

وضعفه البوصيري في مصباح الزجاجة (٢٩٦/١) فقال : "هذا إسناد فيه طريف بن شهاب وقد أجمعوا على ضعفه".

ومن المتابعات :

ما أخرجه ابن جرير في تذكرة الآثار (٢/٧٠٧ رقم ٥٧٠ - مسنن ابن عباس) عن عمرو بن علي الباهلي عن قرة بن سليمان عن سليمان بن أبي داود عن أبي مسكين عن أبي سعيد الخدري قال : "نزلنا مع رسول الله ﷺ متولاً وإلى جانبنا غدير فيه جيفة فاستأذنا رسول الله ﷺ أن نتوضأ به وفيه جيفة فأذن لنا".

دراسة الإسناد :

- عمرو بن علي أبو حفص الباهلي الفلاس提 ٤٩٢هـ، روى له الجماعة، وقال عنه الحافظ في التقريب (٤١ رقم ٥١١٦) : "ثقة حافظ".
- قرة بن سليمان الجهمي الأزدي، قال عنه أبو حاتم كما في الجرح (١٣١/٧) : "ضعف الحديث".
- سليمان بن أبي داود، يحمل أن يكون الذي ذكره الذهبي في الميزان (٢٠٦/٢) : "سليمان بن أبي داود الحراني بومة، روى عن الزهرى، وعنده ابنه محمد وعبد الله بن عراقة، ضعفه أبو حاتم، وقال البخارى : منكر الحديث، وقال : ابن حبان لا يحتاج به"، وزاد الحافظ في لسان الميزان (٣/٩٠) : "قال أحمق : ليس بشيء، وقال أبو أحمد الحاكم : في حديثه بعض المناكير، وقال أبو زرعة : لين الحديث، وذكره الساجي في الضعفاء، وذكره الأزدي وقال : منكر الحديث".

- أبو مسكين لعله الحر بن مسكين الأودي، روى له النسائي، وقال عنه الحافظ في التقريب (٢٢٧ رقم ١١٧١) : "مقبول"، قلت : الظاهر أنه صدوق قال عنه ابن معين في التاريخ (٢/٨٢ رقم ١٨٨ - رواية ابن محرز) وكذا في الجرح

(٢٧٧/٣) رقم ١٢٣٧ — رواية الدوري : "ثقة"، وقال العجلي في الثقات (٤٢٦/٢) : "ثقة في عدد الشيوخ"، وقال أبو حاتم في الجرح (٣/٢٧٨) : "لا" بأس به".

حكم الإسناد :

إسناده ضعيف؛ فيه قرة ضعيف، وسليمان لين الحديث له منا كبير.

ومن الشواهد :

ما أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٣١/١) رقم ١٥٠ : حدثنا ابن علية عن ابن عوف الأعرابي قال حدثنا - في مجلس الأشياخ قبل وقعة ابن الأشعث - شيخ فكان يقص علينا قال : بلغني أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا في مسيرة لهم فانتهوا إلى غدير في ناحية منه جيفة فأمسكوا عنه حتى أتاهم رسول الله ﷺ فقالوا : يا رسول الله هذه الجيفة في ناحيتك؟ فقال : "اسقوا واستقوا فإن الماء يحل ولا يحرم".

- ابن علية هو إسماعيل بن إبراهيم أبو بشر البصري ت ١٩٣ هـ، روى له الجماعة، وقال عنه الحافظ في التقريب (١٣٦) رقم ٤٢٠ : "ثقة حافظ".

وهذا إسناد ضعيف؛ فيه رجل مبهم، وفيه بлаг.

وآخر جه أبو عبيد في الطهور (١٤٨) رقم ٢١٥ : قال ثنا هشيم قال أخبرنا عوف قال ثنا سعيد بن أبي الحسن^(١) ثم ذكر مثل الحديث عن النبي ﷺ إلا أنه قال : "الماء يحل ولا يحرم".

- هشيم بن بشير أبو معاوية السلمي ت ١٨٣ هـ، روى له الجماعة، وقال عنه الحافظ في التقريب (١٠٢٣) رقم ٧٣٦ : "ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي".

- عوف بن أبي جيلة الأعرابي البصري ت ١٤٦ هـ، روى له الجماعة، وقال عنه الحافظ في التقريب (٥٢٥) رقم ٧٥٧ : "ثقة رمي بالقدر وبالتشيع".

^(١) في المطبوع سعيد بن أبي الحسين والتصوير من كتب الرجال.

- سعيد بن أبي الحسن البصري ت ١٠٠هـ، روى له الجماعة، وقال عنه الحافظ في التقريب (٣٧٥ رقم ٢٢٩٧) : "ثقة".

حكم الإسناد :

هذا سناد ضعيف؛ مرسلاً.

ومن الشواهد :

ما أخرجه قاسم بن أصبغ في مصنفه^(١) (٤٢٤-بيان الوهم) ومن طريقه ابن عبدالبر في الاستذكار (٨١٠ رقم ١٦٠٨) .

وأخرجه محمد بن عبد المللوك في مستخرجه على أبي داود (٥٢٥-بيان الوهم) ومن طريقه ابن حزم في الخلائق^(٢) (١٥٥/١).

كلاهما (قاسم ومحمد) عن محمد بن وضاح ثنا أبو علي عبد الصمد بن أبي سكينة - وهو ثقة - ثنا عبدالعزيز بن أبي حازم أبو تمام عن أبيه عن سهل بن سعد الساعدي قال : قالوا : يا رسول الله إنك تتوضأ من بئر بضاعة وفيها ما ينجي الناس والخائض والجيف ؟ فقال رسول الله ﷺ : "الماء لا ينجسه شيء".

قال قاسم (١٦٣/١-الاستذكار) : "هذا من أحسن شيء روي في بئر بضاعة".

وقال قاسم أيضاً (٥٢٥-بيان الوهم) : "قال قاسم: ويروى حديث عن سهل بن سعد في بئر بضاعة من طرق، هذا خبرها فاعلم ذلك".

وقال ابن حزم (٦٠/٢ - البدر المنير) : "هذا حديث صحيح جميع رواته معروفةون عدول".

^(١) انظر : التلخيص الخير للحافظ (١٣/١).

^(٢) قال ابن جرير الطبّري في تهذيب الآثار (٢/٧٤٨-مستند ابن عباس) : "يعني ما يحدثون من القذر، وهو النجوم، يقال منه: أنجى فلان، إذا خري، فهو ينجي إنجاء، وهو نجوم فلان، ويقال: ضرب فلان فلاناً حتى أنجى".

وقال ابن عبد البر في الاستذكار (١٦٢/١) : "هذا اللفظ غريب في حديث سهل ومحفوظ من حديث أبي سعيد الخدري لم يأت به في حديث سهل غير ابن أبي حازم (وعبد الصمد مجهول)^(١) والله أعلم".

وقال ابن القطان في بيان الوهم (٥/٢٤) : "إسناد صحيح".

دراسة الإسناد :

- محمد بن وضاح القرطبي، قال عنه الذهبي في النيلاء (٤٤٥/١٣) : "الإمام الحافظ محمد الأندلس".

- عبدالصمد بن أبي سكينة الحلبي، قال عنه ابن حزم في الإيصال (١١٨/١) - (الإمام) : "ثقة مشهور، وذكره المنتجالي، وقال: إن ابن وضاح لقيه بحلب"، وقال ابن دقيق في الإمام في معرفة أحاديث الأحكام (١١٩/١) : "عبدالصمد هذا الذي ذكر ابن حزم أنه ثقة مشهور تبعه ترجم من اسمه عبدالصمد في تاريخ الحافظ أبي القاسم علي بن الحسن الدمشقي فلم أجده له في تلك الترجم ذكرًا"، وقال الحافظ في التلخيص (١٣/١) : "ابن أبي سكينة الذي زعم ابن حزم أنه مشهور، قال ابن عبدالبر وغير واحد: إنه مجهول ولم نجد عنه راوياً غير محمد بن وضاح"، وقال محمد الخضرمي في جزء في حديث بئر بضاعة (٢٣) : "روى عنه دعْلَجُ بْنُ أَحْمَدَ أَيْضًا، وَزَالَتْ جَهَّالَتِهِ، وَإِنْ كَانَ شِيخُنَا شِيفُ الْإِسْلَامِ ابْنُ حَبْرٍ تَغْمِدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ تَابِعُ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ عَلَى تَجْهِيلِهِ". والذى يظهر لي تقديم كلام ابن حزم، لأن ابن عبدالبر جهله وغيره علمه، وفي الحلبي (١٥٨/١) روى ابن حزم الحديث من طريق "ابن وضاح قال ثنا أبو علي عبدالصمد بن أبي سكينة وهو ثقة" فهنا احتمال قوي جداً أن يكون المتكلم هو ابن وضاح والله أعلم. وقد لقيه ابن وضاح بحلب، كما ذكره المنتجالي من علماء الأندلس.

(١) ما بين القوسين زيادة من جزء في حديث بئر بضاعة (٢٣) للخضرمي.

- عبدالعزيز بن أبي حازم المدني ت١٨٤هـ، روى له الجماعة، وقال عنه الحافظ في التقريب (٤١٦ رقم ٦١١) : "صدوق فقيه".

- سلمة بن دينار أبو حازم المدني، روى له الجماعة، وقال عنه الحافظ في التقريب (٣٩٩ رقم ٢٥٠) : "ثقة عابد".

حكم الإسناد :

"إسناده حسن لذاته. قال ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (٣٠٩/٣) : حسن ".

وقال محمد الخضرمي في جزء في حديث بشر بضاعة (٢٥) : "هذه الطرق يتقوى بها حديث سهل المذكور، ويكون الصواب ما ذهب إليه ابن القطان من تحسينه".

وقد توبع عبدالعزيز:

فقد أخرجه الدارقطني في السنن (٢٩/١) ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق (٣٩/١) قال الدارقطني : حدثنا محمد بن الحسين الحراني نا علي بن أحمد الجرجاني نا محمد بن موسى نا فضيل بن سليمان النميري عن أبي حازم عن سهل بن سعد عن النبي ﷺ قال : "الماء لا يتجسّه شيء".

دراسة الإسناد :

- محمد بن الحسين الحراني "كان أحد الثقات وكان شيخاً ثقة مستوراً حسن المذهب" كما في تاريخ بغداد للخطيب (٢٤٢/٢).

- محمد بن موسى الحراشي، روى له الترمذى والنسائى، قال عنه الذهبي في الكافش (٢٢٥/٢) : "صواب، وهاه أبو داود وقواه غيره"، وقال عنه الحافظ في التقريب (٩٠٠ رقم ٦٣٧٨) : "لين". والأقرب فيه أنه صدوق، قال الذهبي في الميزان (٤٠/٥) : "من شيوخ الأئمة صدوق، وقال أبو داود ضعيف"، وقال ابن عبد الهادى في تنقیح التحقيق (٢٣/١) : "صدوق، تكلّم فيه أبو داود".

- فضيل بن سليمان أبو سليمان النميري ت١٨٣هـ، روى له الجماعة، قال الذهبي في المغني في الضعفاء (٥١٥/٢): "فيه لين"، وقال الحافظ في التقريب (٥٤٦٢ رقم ٧٨٥): "صدوق له خطأ كثير".

حكم الإسناد :

قال الذهبي ت٧٤٨هـ في تقييح التحقيق (١٤/١) : "هذا حديث منكر، لكن يأتي هذا بسند صحيح".
ومن الشواهد :

ما أخرجه أبو يعلى في المسند (١٣/٥١١ رقم ٧٥١٩) وعنه أبو الشيخ في طبقات المحدثين (٣٩١/١) وعن أبي الشيخ أخرجه أبو نعيم في تاريخ أصبهان (١٣٩/٢).

وأخرجه إسحاق بن راهوية في المسند (٢/٥٦٠ رقم ٢٨٣١-أطراف المسند) والروياني في المسند (١١٢١ رقم ١٥٥) والطحاوي في المعاني (١٢/١) وإسماعيل بن إسحاق (١٣٣٢-التمهيد) والبلاذري في أنساب الأشراف (١/٥٣٧) والطبراني في المجمع الكبير (٦/٢٠٧ رقم ٦٠٢٦) وسمويه في فوائده (٣/٧٣-مجموع فيه عشرة أجزاء حديثية) وأبو نعيم في تاريخ أصبهان (٢/١٣٩) والبيهقي في الكبرى (١/٢٥٩) والمعرفة (١/٣٢٣ رقم ٣٨٤) والزبير بن بكار في أخبار المدينة ومن طريقه ابن النجاشي في الدرة الشميّة (٧٧) من طرق عن حاتم بن إسماعيل وأخرجه أحمد في المسند (٥/٣٣٧) والدارقطني في السنن (١/٣٢) من طريقين عن فضيل بن سليمان

كلاهما (حاتم^(١) وفضيل) عن محمد بن أبي يحيى عن أمه قالت : دخلنا على سهل بن سعد الساعدي في نسوة فقال : "لو أني سقيتكم من بئر بضاعة لكرهتم ذلك وقد والله سقيت رسول الله ﷺ من مائتها".

قال البيهقي : "إسناده حسن موصول"^(٢).

وقال الهيثمي في جمجم الروايد (٤/١٢) : "رواه أحمد وأبويعلي والطبراني في الكبير ورجله ثقات".

وقال أبوالشيخ في الطبقات بعد ذكره للرواية السابقة : "روى هذا الحديث الشافعي عن إبراهيم بن محمد عن أبيه عن أمه عن سهل".

وقال البيهقي في المعرفة : قال الشافعي في القديم : أخبرنا رجل عن أبيه عن أمه عن سهل بن سعد الساعدي قال : "سقيت رسول الله ﷺ بيدي من بئر بضاعة". وهذا الرجل هو : إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، وقد رواه غيره عن أبيه وأبويه ثقة".

قلت : يؤكده ما أخرجه ابن شبة في تاريخ المدينة (١/٥٧) : حديثنا عن ابن أبي يحيى عن أبيه عن أمه أنها سمعت سهل بن سعد ﷺ يقول : "سقيت النبي ﷺ بيدي من بضاعة".

دراسة الإسناد :

- حاتم بن إسماعيل أبو إسماعيل المديني ت ١٨٦هـ، روى له الجماعة، وقال عنه الحافظ في التقريب (٢٠٧ رقم ١٠٠) : "صحيح الكتاب صدوق بهم".

^(١) تصحف (حاتم) في طبعة المعجم الكبير إلى (جابر)، ووقع على الصواب في الإعلام بسته لغطائي (١/٥٥). ^(٢)

^(٣) تعقبه ابن الترمذاني في الجوهر النقى (١/٢٥٩) بجهالة أم محمد، وبالاضطراب في سنته مرة عن أبيه ومرة عن أمه.

- محمد بن أبي يحيى الأسلمي ت٤٧١هـ، روى الأربعة إلا الترمذى ففي الشمائل، وقال عنه الحافظ في التقريب (٦٤٣٥ رقم ٩٠٨) : "صدوق".
- أم محمد بن أبي يحيى الأسلمي، روى لها ابن ماجه، وقال عنها الحافظ في التقريب (٧٥٩ رقم ٨٧٦٩) : "مقبولة"، وقال ابن التركمانى في الجوهر النقي (٢٥٨/١) : "لم نعرف حال أمه ولا اسمها بعد الكشف النام ولا ذكر لها في شيء من الكتب الستة^(١)"، وكذا قال العيني في نخب الأفكار (٦٠/١).
- إبراهيم بن محمد الأسلمي ت٤٨٤هـ، روى له ابن ماجه، وقال عنه الحافظ في التقريب (١١٥ رقم ٢٤٣) : "متروك".

حكم الإسناد :

إسناده ضعيف جداً؛ فيه إبراهيم الأسلمي، متروك.

وفيه : أمه مقبولة .

قال ابن دقيق العيد في الإمام في معرفة أحاديث الأحكام (١١٩/١) : "في إسناده من يحتاج إلى الكشف عنه". ولعله يربد أم محمد بن أبي يحيى الأسلمي. وخالفه على إبراهيم :

فيما أخرجه ابن سعد في الطبقات (٥٠٥/١) عن الواقدي

وأخرجه الزبير بن بكار في أخبار المدينة ومن طريقه ابن النجار في الدرة الشمية (٧٨) عن محمد بن الحسن

كلاهما (الواقدي ومحمد بن الحسن) عن إبراهيم بن محمد عن أبيه عن سهل

بن سعد قال : "سقيت رسول الله ﷺ بيدي من بئر بضاعة".

فهنا قال : (عن أبيه) وفيما سبق قال : (عن أمه) .

وإسناده تالف فيه :

^(١) وفيما قالاه نظر، فلها ذكر في سنن ابن ماجه، كما في هذيب الكمال للمزمي (٣٥/٣٩٥).

- محمد بن عمر الواقدي ت ٢٠٧هـ، روى له ابن ماجه، وقال عنه الحافظ في التقريب (٦٢١٥ رقم ٨٨٢) : "متروك مع سعة علمه".

- محمد بن الحسن بن زبالة أبو الحسن المدیني، روی له أبو داود، وقال عنه الحافظ في التقريب (٥٨٥٢ رقم ٨٣٦) : "كذبواه".

- إبراهيم سبق أنه متروك .

ومن الشواهد :

ما أخرجه ابن شبة في تاريخ المدينة (١٥٧/١) قال : حدثنا محمد بن يحيى عن ابن أبي يحيى عن يحيى بن عبد الله بن يسار عن سهل .
وأخرجه الروياني في المسند (١١٠١ رقم ١٥٠١) والطبراني في الكبير (١٢٢/٦) والربير بن بكار في أخبار المدينة ومن طريقه ابن النجار في الدرة الشمينية (٧٨) من طريق عبد المهيمن بن عباس بن سهل عن أبيه عن جده : "أن النبي ﷺ بر克 في بئر بضاعة وبصق فيها".

دراسة الإسناد :

- عبدالمهيمن بن عباس بن سهل الساعدي، روی له الترمذی وابن ماجه، وقال عنه الحافظ في التقريب (٤٢٦٣ رقم ٦٣٠) : "ضعيف".

- عباس بن سهل الساعدي، روی له الجماعة إلا النسائي، وقال عنه الحافظ في التقريب (٣١٨٧ رقم ٤٨٦) : "ثقة".

حكم الإسناد :

إسناده ضعيف؛ قال الهيثمي في الجموع (٤/١٢) : "فيه عبدالمهيمن بن عباس بن سهل، وهو ضعيف".

وأخرج ابن سعد في الطبقات (١٥٥٠ رقم ١) وعن البلاذري في أنساب الأشراف (١٣٧٥ رقم ٨٧١) قال : أخبرنا محمد بن عمر حدثني أبي بن عباس بن سهل بن سعد عن أبيه قال سمعت عدة من أصحاب النبي ﷺ فيهم أبوأسيد وأبو حميد وأبي سهل بن سعد يقولون : "أتى رسول الله ﷺ بشر بضاعة فتوضاً في الدلو ورده في البئر،

ومج في الدلو مرة أخرى، وبصق فيها وشرب من مائها، وكان إذا مرض المريض في عهده يقول أغسلوه من ماء بضاعة فيغسل فكأنما حل من عقال".

وإسناده تالفة فيه الواقدي، وهو متروك .

وأخرج ابن سعد في الطبقات (٥٠٥/١) قال : أخبرنا محمد بن عمر حدثني عبد المهيمن بن عباس عن يزيد بن المنذر بن أبي أسيد الساعدي عن أبيه قال سمعت أبي حميد الساعدي يقول : "رأيت رسول الله ﷺ واقفاً مراراً على بئر بضاعة وخيله تسقى منها وشرب منها وتوضأ ودعا فيها بالبركة ".

وإسناده تالفة كسابقه؛ فيه الواقدي متروك.

وأخرجه الزبير بن بكار ومن طريقه ابن النجار في الدرة الشمينة في أخبار المدينة (٦٠) قال : حدثنا محمد بن الحسن، عن إبراهيم بن محمد بن أبي بحبي، عن مالك بن حمزة بن أبيأسيد، عن أبيه، عن جده : "أن النبي ﷺ دعا لبئر بضاعة".

وإسناده تالفة فيه :

محمد بن الحسن بن زبالة المدي، كذبواه"

وابراهيم بن محمد متروك .

وأخرج ابن سعد في الطبقات (٥٠٣/١) قال : أخبرنا محمد بن عمر حدثني سعيد بن أبي زيد عن مروان بن أبي سعيد بن المعلى قال : كنت قد طلبت البشار التي كان رسول الله ﷺ يستعذب منها ملكاً برك فيها وبصق فيها فكان يشرب من بئر بضاعة وبصق فيها وبرك ".

وإسناده تالفة؛ فيه الواقدي متروك.

ومن الشواهد :

ما أخرجه الطبراني في الكبير (١٩/٢٦٣ رقم ٥٨٥) قال : حدثنا علي بن عبد العزيز ثنا إبراهيم بن عبد الله الهروي حدثني عبد الله بن عثمان بن إسحاق بن سعد بن أبي وقار قال سمعت من أبي أمي مالك بن حمزة بن أبيأسيد يحدث عن أبيه عن جده أبيأسيد الساعدي الخزرجي، قال : قوله بئر بالمدينة يقال لها : بئر بضاعة قد بصق فيها

النبي ﷺ فهو يبشر بها ويتيمن بها، قال : فلما قطع أبوأسيد ثمرة حائطه، جعلها في غرفة له، فكانت الغول تخالفه إلى مشربته فتسرق ثمرة وتفسده عليه، فشكى ذلك إلى النبي ﷺ ؟ فقال : "تلك الغول يا أباأسيد، فاستمع إليها، فإذا سمعت اقتحامها - يعني وجبتها - فقل : بسم الله حببني رسول الله. فقالت الغول : يا أباأسيد اغفني أن تكلفي أذهب إلى رسول الله ﷺ وأعطيك موثقاً من الله أن لا أخالفك إلى بيتك ولا أسرق ثمرك فأدلك على آية من كتاب الله فستقرأ بها على بيتك فلا تخالف إلى أهلك وتقرأ بها على إئائك ولا نكشف غطاءه فأعطيته الموثق الذي رضي به منها فقالت الآية التي أدلوك عليها هي آية الكرسي ثم حكت أستها تضرط فأتى النبي ﷺ فقص عليه القصة حيث ولت فقال النبي ﷺ صدقت وهي كذوب".

دراسة الإسناد :-

- علي بن عبدالعزيز البغوي، قال عنه الذهبي في النباء (٣٤٨/١٣) : "الإمام الحافظ الصدوق".
- إبراهيم بن عبدالله أبو إسحاق الهمروي ت٤٤٥ـ٥٢٤ـ، روى له الترمذى وابن ماجه، وقال عنه الحافظ في التقريب (١٠٩ رقم ١٩٥) : "صدوق حافظ تكلم فيه بسبب القرآن".
- عبدالله بن عثمان بن إسحاق المدى، روى له ابن ماجه، وقال عنه الحافظ في التقريب (٣٤٨٧ رقم ٢٥) : "مستور".
- مالك بن حنزة الأنباري، روى له أبو داود وابن ماجه، وقال عنه الحافظ في التقريب (٤٩١ رقم ٦٤٧٢) : "مقبول".
- حنزة بن أبيأسيد أبو مالك الأنباري، روى له البخاري وابن ماجه، وقال عنه الحافظ في التقريب (٢٧١ رقم ١٥٢) : "صدوق".

حكم الإسناد :

وإسناده ضعيف؛ فيه عبدالله المدى، مستور وفيه : مالك بن حنزة، مقبول.

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٣٢٢/٦) : " رواه الطبراني ورجاله ونقوا كلهم وفي بعضهم ضعف ".

ومن الشواهد :

ما أخرجه ابن مندة في مجالس من أعماله (٢١٢ رقم ٤٢٠) قال : أخبرنا أحمد بن علي بن الحسين المقرئ، أنا أبو الأزهر أحمد بن الأزهر، أنا عبد الله بن ميمون القداح، أنا ابن أبي ذئب، عن سعيد المقربي، عن أبي هريرة، قال: قلنا: يا رسول الله إننا لنتوضأ من بئر بضاعة يطرح فيها الناس ما ينجس، فقال النبي ﷺ : " الماء لا ينجسه شيء ".

قال ابن مندة : " هذا حديث غريب من حديث ابن أبي ذئب، لم نكتبه إلا من هذا الوجه ".

وإسناده منكر؛ فيه عبد الله بن ميمون القداح المخزومي المكي، روى له الترمذى، وقال عنه الحافظ في التهذيب (٣٢٦ رقم ٣٦٥) : " منكر الحديث، متروك ". وسئل الدارقطنى في العلل (١٥٦/٨) : " عن حديث سعيد المقربي عن أبي هريرة سئل رسول الله ﷺ عن بئر بضاعة؟ فقال : " الماء ظهر لا ينجسه شيء؟ فقال : " يرويه ابن أبي ذئب وخالفه عنه فرواه عبد الله بن ميمون القداح عن ابن أبي ذئب عن المقربي عن أبي هريرة .

وخلاله عدي بن الفضل رواه عن ابن أبي ذئب عن محمد بن إسحاق عن عياض وعقبة عن أبي هريرة ورواوه وكيع عن ابن أبي ذئب .

قال لشيخ : فيه كلام كثير، والحديث غير ثابت".

وعدي بن الفضل أبو حاتم البصري ت ١٧١هـ، روى له ابن ماجه، وقال عنه الحافظ في التهذيب (٣٨٨ رقم ٤٥٤) : " متروك ".

ومراده حديث أبي هريرة أنه غير ثابت لا حديث بئر بضاعة مطلقاً، قال ابن عبدالهادى فى تنقیح التحقیق (٣١/١) : " ما حکاه المؤلف عنه من قوله: "والحديث غير ثابت" يزيد به حديث أبي هريرة لا حديث أبي سعيد كما صرّح به في العلل ".

حاصل الاختلاف :

هذا الحديث جاء من مسنند أبي سعيد الخدري ومسنند سهل بن سعد ومسنند أبي هريرة ومسنند جابر

مسنند أبي سعيد الخدري :

يرويه الوليد بن كثير وانختلف عليه فيه على وجهه :

الوجه الأول :

أبوأسامة حماد بن أسامة عن الوليد بن كثير عن محمد بن كعب عن عبيد الله بن عبد الله بن رافع بن خديج عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً .
رواه عن حماد جماعة كثيرة من الثقات .

وقد توبع محمد بن كعب :

فيما رواه يعقوب بن سعد عن أبيه عن محمد ابن إسحاق حدثني عبد الله بن أبي سلمة عن عبد الله بن عبد الله بن رافع به .
وهذه متابعة حسنة كما قال الدارقطني في العلل (٢٨٨/١١).

وقد اختلف فيه على ابن إسحاق :

فرواه حماد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن عبيد الله بن عبد الله عنه به .

الوجه الثاني :

أبوأسامة عن الوليد بن كثير عن محمد بن كعب عن عبيد الله بن عبد الرحمن بن رافع بن خديج عن أبي سعيد الخدري به .
وقد توبع محمد بن كعب :

فيما رواه يعقوب عن أبيه عن الوليد بن كثير عن عبد الله بن أبي سلمة عن عبيد الله بن عبد الرحمن بن رافع عنه به .

وفيما رواه محمد بن إسحاق عن سليمان بن أبي طالب عن عبيد الله بن عبد الرحمن بن رافع عنه به .

وهذا الوجه من رواية ابن إسحاق أشبه بالصواب كما قاله الدارقطني في العلل (٢٨٧/١١).

وأختلف على ابن إسحاق :

فمدة : محمد بن إسحاق عن رجل عن عبيد الله بن عبد الرحمن عنه به .
رواه عنه اثنان

وقد توبع ابن إسحاق على هذا الوجه :
فيما رواه ابن أبي ذئب عن رجل عن عبيد الله بن عبد الرحمن عنه به .
وأختلف على ابن أبي ذئب :

فيما رواه معمر عن ابن أبي ذئب عن رجل عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً .
ومن الاختلاف على ابن إسحاق :

فيما رواه حماد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن عبيد الله بن عبد الرحمن عنه .
به .

الوجه الثالث :

أبو أسامة عن الوليد بن كثير معاضاً مرساً .
رواه عنه موسى الكندي

وقد اختلف فيه على ابن إسحاق على أوجه أخرى غير السابقة :
من ذلك ما رواه محمد بن سلمة عن ابن إسحاق عن سليمان عن عبد الرحمن بن رافع عن أبي سعيد به .

وهذه الرواية وهم كما قال الدارقطني في العلل (٢٨٧/١١).

ومن الاختلاف على ابن إسحاق :

ما رواه مطرف عن خالد السجستاني عن محمد بن إسحاق عن سليمان عن أبي سعيد الخدري به .

وقد اضطرب فيه خالد بن أبي نوف :

فرواه مطرف عن خالد بن أبي نوف عن سليمان عن ابن أبي سعيد الخدري عن أبيه به .

وهذه الرواية راجعة إلى رواية ابن إسحاق السابقة كما قال الدارقطني في العلل (١١/٢٨٨) .

ومن الاختلاف :

ما رواه مطرف عن خالدبن أبي نوف عن ابن أبي سعيد الخدري عن أبيه به .

ورواه شريك عن طريف واضطرب فيه أحدهما على وجهه :

الأول : شريك عن طريف عن أبي نصرة عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً .

الثاني : شريك عن طريف عن أبي نصرة عن جابر أو أبي سعيد الخدري به .

الثالث : شريك عن طريف بن شهاب قال سمعت أبا نصرة يحدث عن جابر بن عبد الله مرفوعاً .

مسند سهل بن سعد :

محمد بن أبي يحيى عن أمه قالت : دخلنا على سهل بن سعد الساعدي في نسوة فقال : "لو أين سقيتكم من بئر بضاعة لكرهتم ذلك وقد والله سقيت رسول الله ﷺ من مائتها" .

رواه عنه حاتم بن إسماعيل وفضيل بن سليمان .

وخالفه إبراهيم بن يحيى الأسلمي فرواه عن أبيه محمد بن أبي يحيى عن سهل به رواه عنه الواقدي وهذا إسناده تالفة .

ومسند أبي هريرة :

بروعيه ابن أبي ذئب ، واختلف عنه :

فرواه عبد الله بن ميمون القداح عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبي هريرة .

وخالفه عدي بن الفضل : فرواه عن ابن أبي ذئب عن محمد بن إسحاق عن

عياض وعقبة عن أبي هريرة ورواه وكيع عن ابن أبي ذئب . قال الدارقطني في العلل (٨/٥٦) : "غير ثابت" .

والوجهان تالقان .

مسند جابر :

رواه شريك عن طريف واضطرب فيه أحدهما على أوجه :

الأول : شريك عن طريف عن أبي نصرة عن جابر أو أبي سعيد الخدري به .

الثاني : شريك عن طريف بن شهاب قال سمعت أبا نصرة يحدث عن جابر بن عبد الله مرفوعاً .

الثالث : شريك عن طريف عن أبي نصرة عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً .

المناقشة والترجح :

حديث أبي سعيد الخدري صحيح لا غبار عليه، ويمكن تصحيحه بأحد

المسالك التالية :

السلوك الأول : أن حديث أبي سعيد الخدري صحيح لذاته؛ فقد صححه الأئمة كأحمد وابن معين والترمذى وغيرهم.

السلوك الثاني : أن حديث أبي سعيد الخدري ضعيف لجهالة عبيدة الله إلا أن حديث سهل شاهد قوي له ويتقوى به وبمجموع المتابعات والشواهد يرتفقى إلى الصحيح لغيره .

السلوك الثالث : أن عبيدة الله في مسند أبي سعيد الخدري وعبدالصمد الحلبي في مسند سهل بن سعد مجہولان، وعليه يرتفقى الحديث إلى درجة الحسن لغيره وبالمتابعات والشواهد يرتفقى إلى درجة الصحيح لغيره .

السلوك الرابع : أن حديث أبي سعيد الخدري مضطرب إلا أنه يتقوى بمجموع المتابعات والشواهد فيصير صحيحاً لغيره؛ لأن ضعف الاضطراب منجر .

السلوك الخامس : أن حديث أبي سعيد الخدري ضعيف لكن جاء الحديث من حديث سهل بإسناد حسن كما ذهب إليه ابن القطان. وبمجموع المتابعات والشواهد يرتفقى للصحيح لغيره .

السلوك السادس : أن الحديث صحيح بشهرته ومعرفة أهل العلم به وقبوهم له، قال الإمام الشافعي في اختلاف الحديث (١١٠) : " حديث بشر بضاعة يثبت بشهرته، وأنه معروف ".

وقال ابن سيد الناس في النفح الشذى (٢/٥٠٥) : " مهما حكم به أحمد بن حنبل أو علي بن المديني، أو يحيى بن معين، أو من يجري مجراه من الأئمة من تصحيح خبر أو رده أو تعديل راوٍ أو جرمه، فإنهم المرجع في ذلك ".
فهذه ستة مسالك لا محيص عن أحدتها ولا سبيل لتضعيف الحديث فتأمل هذا

جيداً تجده موافقاً لأصول أهل الحديث والله أعلم ^(١).

فإن قيل : حديث أبي سعيد الخدري الذي قوله الأئمة اختلف فيه الرواية ؟
قال ابن مندة (١/١٦-الإمام) : "هذا إسناد مشهور أخرجه أبو داود والنسائي وتركه البخاري ومسلم لاختلاف في إسناده ...".

وقال ابن الجوزي في التحقيق (١/٤٢) : "اضطربوا فيه".
وأعمله ابن القطان بالاختلاف في اسم راوي الحديث واسم أبيه بيان الوهم (٣/٨٠).

فاجلواب : أن الحديث رواه أبوأسامة و محمد بن إسحاق و ابن أبي ذئب وخالد بن أبي نوف .

والاختلاف الواقع في روایة أبيأسامة في جهتين :
الأولى : مرة قال : عبيد الله بن عبد الله ومرة قال : عبد الله — بلا تصغير — بن عبد الله .

ومرة يقول : عبيد الله بن عبد الرحمن ومرة يقول : عبد الله — بلا تصغير — بن عبد الرحمن .

(١) قال ابن الملقن في البدر المنير (١/٣٨١، ٣٨٧) : " هذا الحديث صحيح، مشهور"، وقال الألباني في صحيح أبي داود (١/٥٩٥ رقم ١١٠) : " الحديث صحيح ثابت؛ بما له من الطرق وال Shawāhid ".

الثانية : مرة وصله ومرة أرسله .

وهذا الاختلاف غير مؤثر لما يلي :

أما الجهة الأولى : لأنه واحد اختلف في اسمه فلا يضر وعليه جرى البخاري وغيره .

فإن قيل : قال بعضهم : عبد الرحمن بن رافع وبعضهم : عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري؟

فالجواب : أن هذا الاختلاف واقع في غير رواية أبي أسامة التي حكم بحسنها الترمذى والدارقطنى .

أما الجهة الثانية : فلأن جماعة الثقات، يقاربون عشرين راوياً، روروه على الوصل.

أما الإرسال فسفرد به موسى الكندي فالحكم للوصل كما عليه أهل الحديث قاطبة.

واما اضطراب محمد بن إسحاق وابن أبي ذئب وخالد بن أبي نوف فلا يؤثر على رواية أبي أسامة لأن من حفظ حجة على من لم يحفظ بل في بعض اضطرابهم ما يزيد رواية أبي أسامة قوة .

ولذلك لم يُعلِّم الإمام أحمد الحديث بل صحيحه، كما في علل الخلال (١١٥-الإمام) : "حديث بئر بضاعة صحيح، وحديث أبي هريرة لا يبال في الماء الدائم أثبت وأصح إسناداً".

فإن قيل : قد اختلف الرواة في متن الحديث في جهتين :

الجهة الأولى : بعضهم يقول : بئر بضاعة وبعضهم يقول : غدير .

والجهة الثانية : بعضهم يقول : انتهيت إلى رسول الله ﷺ وهو يتوضأ من بئر بضاعة .

وبعضهم يقول : أتوضأ من بئر بضاعة . وبعضهم يقول : أتوضأ من بئر بضاعة .

فاجواب : أن هذا الاختلاف لا يضر لما يلي :
أولاً : الصواب في الجهة الأولى لفظة (بشر بضاعة) كما رواه الجماعة وأما
لفظة (الغدير) فمنكرة.

ثانياً : أما الجهة الثانية فاختافت الرواية في ضبط الكلمة "أنتو ضأ" :
فروها بعضهم بناء الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم : "أنتو ضأ".
وروها بعضهم بنون المتكلمين من الصحابة رضي الله
عنهم : "أنتو ضأ".

فذهب بعض أهل العلم إلى أنها بناء الخطاب، وأنها بالنون تصحيف، قال
النwoي في المجموع (١٢٤/١) : قوله "أنتو ضأ" بتأين مثناتين من فوق خطاب للنبي
ﷺ، معناه : تتوضاً أنت يا رسول الله من هذه البشر وتستعمل ماءها في وضوئك مع أن
حالها ما ذكرناه، وإنما ضبّطت كونه بالباء؛ لثلا يصحف فيقال أنتو ضأ بالنون، وقد
رأيت من صحّه واستبعد كون النبي ﷺ توضأ منها وهذا غلط فاحش، وقد جاء
التصريح بوضوء النبي ﷺ منها في هذا الحديث من طرق كثيرة ذكرها البيهقي في
السنن الكبير وروها آخرون غيره وفي رواية لأبي داود قال سمعت رسول الله ﷺ يقال
له : إنه يستنقى لك من بشر بضاعة وهي بشر يلقى فيها لحوم الكلاب"، وهذا في معنى
روايات البيهقي وغيره المصرحة بأنه ﷺ توضأ منها، ولهذا قال المصنف : وروى : أن
النبي ﷺ توضأ من بشر بضاعة" وفي رواية الشافعي في مختصر المزني قيل : يا رسول الله
إنك تتوضاً من بشر بضاعة، وذكر تمام الحديث، وروى النسائي عن أبي سعيد
الحدري : قال مررت بالنبي ﷺ وهو يتوضأ من بشر بضاعة فقلت أنتو ضأ منها وهي
يطرح فيها ما يكره من النتن فقال : "الماء لا ينجسه شيء" فهذه الرواية تقطع كل شك
ونزاع^(١).

(١) انظر : النفح الشذلي لابن سيد الناس (١١٤/٢)، البدر المثير لابن الملقن (١/٣٩٢-٣٩٣).

وذهب بعض أهل العلم إلى جواز اللفظين، قال ولي الدين أبو زرعة ابن العراقي كما في مرقاة الصعود للسيوطى (١/٧٩): "لا يمتنع أن يكون بنون ثم تاء، وقد ضبطناه كذلك في أصلنا، من سنن أبي داود، ويفيد رواية الدارقطني" قيل يا رسول الله إنا نتوضاً.

وقال الحميضي في جزء في حديث بشر بضاعة (٢٧): "وزعم النwoوي أنه رأى من صحفها، فقال "أنتوضاً" باللون، قال وهو غلط . كذا قال ! وعندى أنه ليس بغلط، فقط ضبطناه عن أصول سنن أبي داود وغيره "أنتوضاً" بنون ويفيد رواية الدارقطني قيل يا رسول الله، إنا نتوضاً من بشر بضاعة".

وعليه فلا اضطراب في متن الحديث، واختلاف الألفاظ مع التحاد المعنى لا مانع منه، قال المعلمي في عمارة القبور (١٧٥): "الخلاف بالرواية مما لا يغير المعنى كالتقديم والتأخير وإبدال الكلمة بأخرى مرادفة لها وجعل الضمائر التي للمخاطب للمتكلم وغيره فهذا من الرواية بالمعنى وكانت شائعة بينهم فلا تضر".

تببيه : نسب بعضهم زيادة "إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه" لحديث بشر بضاعة !

وهي لم ترد فيه حسب ما وقفت عليه من طرق الحديث^(١).

قال ابن كثير في تحفة الطالب (٢١٦): "قوله: مثل قوله ﷺ لما سئل عن بشر بضاعة "خلق الله الماء طهورا، لا ينجسه شيء إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه". هذا الحديث بهذا اللفظ لم أره في شيء من الكتب".

(١) انظر : تخريج أحاديث الكشاف للزنيليعي (٤٦٣/٢)، التببيه على مشكلات الهداية لابن أبي العز (٣١٨/١) البدر المنير لابن الملقن (٤٠٣/١)، المسالك في شرح موطاً مالك لابن العربي (٦٩/٢).

المقصد الثاني : دراسة متن الحديث

بئر بضاعة تعريفاً :

سُئل أَمْهَد ت ٤٢٤ هـ عن بئر بضاعة؟

فقال: "هي بالمدينة، كنت مع ابن أبي فديك، فمرّ ببابِ دار، فقال: "بئر بضاعة في هذه الدار"، قال: "وهي قريبة من سقيفة بنى ساعدة"^(١).

وقال ابن قرقول ت ٥٦٩ هـ : "بضاعة : بضم أوله، دار بني ساعدة بالمدينة وبشرها معلوم، فيها أفتى النبي ﷺ بأن الماء طهور ما لم يتغير، وبها مال من أموال أهل المدينة من أموالهم، وفي البخاري ^(٢) تفسير القعنبي لـ"بضاعة": "نخل بالمدينة".

وقال أبو موسى المديني ت ٥٨١ هـ : "المحفوظ بضم الباء، وأجاز بعضهم الكسر فيه، وحکى بعضهم بالصاد المهملة"^(٤).

وقال التوربشي ت ٦٦١ هـ : "أهل اللغة يضمون الباء ويكسرونها، والمحفوظ في الحديث الضم، وقد حکى عن بعضهم بالصاد المهملة، وليس ذلك بالمحفوظ"^(٥).

^(١) مسائل حرب الكرمانى (١٠١).

^(٢) أخرجه البخاري في الصحيح (٥٥٥٨ رقم ٦٤٨) حدثنا عبد الله بن مسلمة، حدثنا ابن أبي حازم، عن أبيه، عن سهل، قال: "كنا نفرح يوم الجمعة" قلت: ولم؟ قال: "كانت لنا عجوز، ترسل إلى بضاعة - قال ابن مسلمة: نخل بالمدينة - فتأخذ من أصول السلق، فتطرحه في قدر، وتكرك حبات من شعير، فإذا صلينا الجمعة انصرفنا، ونسلم عليها فتقدمه إلينا، ففرح من أجله، وما كنا نقيل ولا نغدري إلا بعد الجمعة".

^(٣) مطالع الأنوار على صحاح الآثار (١/٥٨٨).

^(٤) المجموع المغيث في غربي القرآن والحديث (١/٦٥). وانظر : الهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (١/١٣٤).

^(٥) الميسري في شرح مصابيح السنة (١/٦٠). وانظر : فتح الباري للحافظ (١١/٣٤).

وقال النووي ت٦٧٦هـ : "بئر بضاعة: بضم الباء وكسرها لغتان مشهورتان ذكرهما ابن فارس في الجمل والجوهري وغيرهما^(١) ، والضم أشهر وأفصح. وهي بالمدينة بديار بني ساعدة، قيل: هو اسم للبئر، وقيل: كان اسمًا لصاحبها فسميت باسمه"^(٢).

بئر بضاعة وصفاً :

قال الشافعي ت٤٢٠هـ : "بئر بضاعة كثيرة الماء واسعة، كان يطرح فيها من الأنجاس ما لا يغير لها لوناً، ولا طعمًا، ولا يظهر له فيها ريح"^(٣). وقال منصور بن سلمة الخزاعي البغدادي ت١٠٢١هـ وسأله أحمد بن حنبل، عن بئر بضاعة: كم سعتها؟ فوصف نحوًا من هذه الآبار التي تحفر في الطريق من أوسعها"^(٤).

وقال قتيبة بن سعيد الشفوي ت٤٢٤هـ : "سألت قيم^(٥) بئر بضاعة عن عمقها؟ قال: أكثر ما يكون فيها الماء إلى العانة. قلت: فإذا نقص؟ قال: دون العورة"^(٦).

وقال أبو داود ت٢٧٥هـ : "قدَّرت أنا بئر بضاعة بردائى مددته عليها ثم ذرعته فإذا عرضها ستة أذرع.

(١) جمل اللغة لابن فارس (١٢٧)، الصحاح للجوهري (١١٨٧/٣).

(٢) تهذيب الأسماء واللغات (٣٦/٣). وانظر: الإيجاز في شرح سنن أبي داود للنووي (٢٠١).

(٣) اختلاف الحديث (١٠٦).

(٤) الدلائل في غريب الحديث للسرقسطي (٣١٢/١).

(٥) قال العيني في شرح سنن أبي داود (٢٠٢/١): قوله "قيم بئر بضاعة" ... الذي يقوم بأمور الشيء، ومنه قيم المسجد".

(٦) السنن لأبي داود (٥٥/١).

وسألت الذي فتح لي باب البستان فأدخلني إليه هل غير بناؤها عما كانت عليه ؟ قال : لا . ورأيت فيها ماء متغير اللون^(١) .

وقال ابن النجار ت ٦٤٣ هـ : "هذه البئر اليوم في بستان ومؤاها عذب طيب ولونه صاف أبيض وريجه كذلك ويستنقى منها كثيراً وذرعتها فكان طولها أحد عشرة ذراعاً وشبراً منها ذرعان راجحة ماء والباقي بناء وعرضها ستة ذرع كما ذكر أبو داود في السنن^(٢) .

ماء بئر بضاعة واقف وليس جارياً :

الماء الواقف الدائم هو الذي ليس له مدد ، قال الإمام أحمد ت ٢٤ هـ : "الماء الدائم ما كان ليس له مدد ، وكل شيء محظوظ عليه البئر يقولون لها عيون وقال البئر هو محظوظ عليها .

فقال ابنه أبو الفضل صالح ت ٦٦ هـ : قلت فمثلك حياض مكة ؟

فقال الإمام أحمد : ذاك ما تكلموا في مثل بئر بضاعة وما يشبهها^(٣) .

^(١) السنن (٥٥/١).

تنبيه : قيل في وصف ماء بئر بضاعة كان كنقاعة الحناء ، ولم أقف على هذا في ألفاظ الحديث حسب بحثي .

قال ابن الملقن في الدر المنير (١/٣٩٠) : "وقد في الرافعي : أن ماء هذه البئر كان كنقاعة الحناء . وهذا غريب جداً ، لم أره بعد البحث ، وسؤال بعض الحفاظ عنه ، وهذا الوصف لا أعلم به يلقي إلا في صفة البشر التي سحر فيها رسول الله ﷺ ، وهي : بئر ذروان" ، وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (١/١٤) : "هذا الوصف لهذه البئر لم أجده له أصلاً ولم يرد ذلك في بئر بضاعة" —

^(٢) الدرة الشميّة (٧٩).

^(٣) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه أبي الفضل صالح (٣/١١).

وقد ذهب بعض أهل العلم إلى أن ماء بئر بضاعة كان جاريًّا، قال ابن القصار ت ٣٩٧هـ : "إن قيل : إن بئر بضاعة كان ماؤها جاريًّا . قال الواقدي : كانوا يسقون منها البستين .

قيل : هذا غلط؛ لأن الناس ضبطوا هذا البئر، وذكروها في كتبهم في مكة والمدينة فلم يقل أحد منه أن ماءها كان جاريًّا ... فضبطوا أمرها هذا الضبط، ولم يذكروا أنها كانت جارية. ولو كانت جارية لم يذهب عليهم ولا على النبي ﷺ أن النجاسة إذا أقيمت فيها اندرت مع الماء، ولم تبق فلا يحتاجون إلى السؤال عنها .

ثم لو كانت جارية كانت نهرًا، والمنقول في الخبر البئر .

وقول الواقدي كانوا يسقون منها البستين فلا يمتنع أن يسقى منها بالدلاء

والنواضح كسائر الآثار" ^(١) .

وقال ابن تيمية ت ٦٢٨هـ : "بئر بضاعة باتفاق العلماء وأهل العلم بها هي بئر ليست جارية وما يذكر عن الواقدي من أنها جارية أمر باطل فإن الواقدي لا يحتاج به باتفاق أهل العلم ولا ريب أنه لم يكن بالمدينة على عهد رسول الله ﷺ ماء جار وعين الزرقاء وعيون حزرة محدثة بعد النبي ﷺ وبئر بضاعة باقية إلى اليوم في شرقى المدينة وهي معروفة" ^(٢) .

طرح النتن ولحم الكلام والخیض في بئر بضاعة :

عن سهل، قال: "كنا نفرح يوم الجمعة. قلت: ولم؟ قال: "كانت لنا عجوز، توسل إلى بضاعة - قال القعنبي شيخ البخاري : نخل بالمدينة ..." ^(٣) .

(١) عيون الأدلة في مسائل الخلاف بين فقهاء الأمصار (٨٥٥/٢-٨٥٧).

(٢) كما في مجموع الفتاوى (٤١/٢١). وانظر منه (٦٠/٢١-٦١).

(٣) أخرجه البخاري في الصحيح (٨/٥٥ رقم ٦٤٨).

قال الإمام علي ت ٣٧١هـ : "في هذا الحديث بيان أن بئر بضاعة بئر بستان فيدل على أن قول أبي سعيد في حديثه أنها كانت تطرح فيها خرق الحيض وغيرها أنها كانت تطرح في البستان فيجريها المطر ونحوه إلى البئر" .^(١)

وقال الخطابي ت ٣٨٨هـ : "قد يتورّم كثيرون من الناس إذا سمع هذا الحديث أن هذا كان منهم عادة وأنهم كانوا يأتون بهذا الفعل قصدًاً وعمدًاً وهذا مما لا يجوز أن يظن بهم بل بوئني فضلًاً عن مسلم ولم ينزل من عادة الناس قديماً وحديثاً مسلم لهم وكافرهم تزية المياه وصونها عن التجسسات فكيف يظن بأهل ذلك الزمان وهم أعلى طبقات أهل الدين وأفضل جماعة المسلمين والماء في بلادهم أعز والحاجة إليه أمس أن يكون هذا صنيعهم بالماء وامتهانهم له وقد لعن رسول الله ﷺ من تعوط في موارد الماء ومشارعه فكيف من اتخاذ عيون الماء ومنابعه رصدًاً للأجساد ومطرًاً للأقدار؟ هذا ما لا يليق بحالي وإنما كان هذا من أجل أن هذا البئر موضعها في حدود من الأرض وأن السبيل كانت تكسح هذه الأقدار من الطرق والأفقيّة وتحملها فتلقيها فيها وكان الماء لكشته لا يؤثر فيه وقوع هذه الأشياء ولا يغيره" .^(٢)

وقال النووي ت ٦٧٦هـ : "قيل كانت الريح تلقي الحيض فيها حكاه صاحب الحاوي" ، وغيره، ويجوز أن يكون السيل والريح يلقيان، قال صاحب الشامل : "ويجوز أن المنافقين كانوا يلقون ذلك" .^(٣)^(٤)

(١) فتح الباري لابن حجر (٣٤/١١). قال السمهودي في وفاة الوفاء بأخبار دار المصطفى (١٣٠/٣) معلقاً على كلام الإمام علي : "ومن شاهد بضاعة علم أنه كذلك لأنما في وهدة، وحوالها ارتفاع، سيما في شاميها؛ إذا قدر اليوم هناك أقدار لسائل بها المطر إليها، وتلقي الرياح فيها ما تلقي" .

(٢) معلم السنن (٧٣/١).

(٣) انظر الحاوي للماوردي (٣٣١/١).

(٤) الجموع (٨٣/١).

لَكُنْ قَالَ أَبْنَ سِيدِ النَّاسِ تَٰ ٢٤٧٣ هـ : "وَأَمَّا الْمَنَافِقُونَ فَبَعِيْدٌ؛ لَأَنَّ الْإِنْتِفَاعَ بِهَا مُشْتَرِكٌ، مَعَ تَزْيِيْهِ الْمَنَافِقِينَ وَغَيْرِهِمُ الْمَيَاهُ فِي الْعَادَةِ".^(١)

الرد على من استبعد وضوء النبي ﷺ من بئر بضاعة أو تزه عن فعله :

قَالَ الْقَنَازِعِيُّ تَٰ ٤١٣ هـ : "قَوْلُ أَنْسَ بْنِ مَالِكٍ: "فَرَأَيْتَ الْمَاءَ يَنْبَغِي مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ" قَالَ أَبُو حَمْدٍ: عَرَضَتْ هَذِهِ الْقَصَّةُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمَدِينَةِ فِي نَاحِيَةِ الْنَّوْرَاءِ^(٣)، وَلَمْ يَسْتِحِي التَّيِّمُ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ عِنْ عَدَمِهِمُ الْمَاءِ؛ لَأَنَّهُمْ كَانُوا أَهْلَ حَضِيرٍ^(٤)، وَلَمْ يَتوَضَّعُ مِنْ بَئْرِ بَضَاعَةٍ، وَكَانَ لَا يَقْرَبُهُ مِنْ أَجْلِ نَجَاسَتِهِ، وَهَذَا يَرِدُ قَوْلُ مَنْ أَبَاحَ الْوَضُوءَ بِمَاءِ بَئْرِ بَضَاعَةٍ، وَاحْتَاجَ بِأَنَّ الْمَاءَ إِذَا كَانَ قَلْتَيْنِ لَمْ يَنْجُسْهُ مَا طَرَحَ فِيهِ مِنَ النَّجَاسَةِ، وَكَانَتِ النَّجَاسَةُ تُطَرَّحُ فِي بَئْرِ بَضَاعَةٍ".^(٥)

وَهَذَا قَوْلٌ ضَعِيفٌ، غَيْرُ صَوَابٍ، عَفَا اللَّهُ عَنْ قَائِلِهِ، وَاجْتَوَابَ عَنْهُ مِنْ وِجْوهٍ :

^(١) الفتح الشذري (٢/١١٥).

^(٢) قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٧/٣٤٢) : "العلامة، القدوة، أبو المطرف عبد الرحمن بن مروان الأنباري، القناعي، وقنازع قرية ... وكان إماماً، متفتناً، حافظاً، متألهًا، خاشعاً، متهدجاً، مفسراً، بصيراً بالفقه واللغة، امتنع من الشورى. وكان زاهداً، ورعاً، قانعاً باليسيير، مجاب الدعوة، بعيد الصيت، رأساً في القراءات، صاحب تصانيف".

^(٣) هما واقعتان ولن يليست واحدة؛ قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٦/٥٨٤) : "ظهر لي من مجموع الروايات أنها قصستان في موطنين للتغيير في عدد من حضر وهي مغایرة واضحة بعد الجمع فيها وكذلك تعين المكان الذي وقع ذلك فيه؛ لأن ظاهر رواية الحسن أن ذلك كان في سفر بخلاف رواية قنادة فإما ظاهرة في أنها كانت بالمدينة".

^(٤) التييم يشرع لمن لم يستطع استعمال الماء مطلقاً في حضر كان أو سفر.

^(٥) تفسير الموطاً (١/١٣٩).

الأول : أن الماء غير موجود بعد طلب الصحابة رضي الله عنهم له كما في الرواية نفسها : "فالتمس الناس وضوءاً فلم يجدوه"^(١). قال ابن عبد البر ت ٤٦٣ هـ : "في هذا الحديث تسمية الشيء باسم ما قرب منه وذلك أنه سمي الماء وضوءا لأنه يقوم به الوضوء"^(٢).

ويظهر من الرواية أن الماء كان قليلاً قال الحافظ ابن حجر ت ٨٥٢ هـ : "في الحديث دليل على أن المواساة مشروعة عند الضرورة لمن كان في مائه فضل عن وضوئه"^(٣).

فيظهر أن بشر بضاعة لم يكن فيها ماء، وهذا ما يؤكّد أنها واقفة غير جارية .

الثاني : أن الرواية ليس فيها أنها تركوا الوضوء من بشر بضاعة مع وجود الماء، فمن ادعى ذلك يحتاج للدليل، ولا دليل ! بل الدليل بخلافه .

الثالث : أن بالمدينة آبار أخرى^(٤) ، فعلى هذا القول فإن جميع الآبار تركوا الوضوء منها لأنها نجسة !! فهذا دليل كافٍ على نقض هذه الدعوى .

الرابع : أن الرواية صحت عن النبي صلى الله عليه وسلم بطهارة ماء بشر بضاعة، فالقول بنجاستها خلاف الدليل.

^(١) أخرجهها البخاري في الصحيح (١/٤٥ رقم ١٦٩) ومسلم في الصحيح (٤/١٧٨٣ رقم ٢٧٩).

^(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١/٢١٨). وانظر : الاستذكار (١/٢٠٣).

^(٣) فتح الباري (١/٢٧١).

^(٤) مطالع الأنوار على صحاح الآثار لابن قرقول (١/٥٨٩)، وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى للسمهودي (٣/١١٩).

وقال أبو نصر الحنفي البغدادي المعروف بالأقطع^(١) ت٤٧٤هـ : " لا يظن
باليٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ كَانَ يَتَوَضَّأُ مِنْ بَثْرٍ هَذِهِ صَفَاتُهُ مَعَ نِزَاهَتِهِ وَإِشَارَ الرَّائِحَةِ الطَّيِّبَةِ
وَنَفِيَهُ عَنِ الْامْتَخَاطِ فِي الْمَاءِ " .

وفيما قاله نظر، يبطله صحيح الأثر، قال الماوردي ت٤٥٠هـ : " إِنْ قَالُوا لَا
يُجُوزُ أَنْ يَضَافَ إِلَى الصَّحَابَةِ أَنْ يَلْقَوْا فِي بَثْرٍ يَتَوَضَّأُ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ الْخَائِضُ^(٣) وَلَحْومُ الْكَلَابِ بَلْ ذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ ، وَهُوَ بِصَيَانَةِ وَضُوءِ رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أَوْلَى فَدْلٍ عَلَى وَهَاءِ الْحَدِيثِ .

والجواب عنه : أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَا يَصْحُ إِضَافَةً ذَلِكَ إِلَيْهِمْ ، وَلَا
رَوَيْنَا أَنَّمُمْ فَعْلُوهُ^(٤) ، وَإِنَّمَا كَانَتْ بَثْرٌ بِضَاعَةً بِقَرْبِ مَكَانِ الْجَيْفِ وَالْخَائِضِ ، وَمُلْقِيِ
الْأَنْجَاسِ ، وَكَانَتْ تَهْبِي الرِّيحَ فَكَانَتْ الرِّيحُ تَلْقَى الْخَائِضَ وَالْأَنْجَاسَ فِيهَا ، ثُمَّ الدَّلِيلُ

(١) هو : أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَبْوِ نَصْرٍ الْأَقْطَعُ الْفَقِيهُ الْحَنْفِيُّ الْبَغْدَادِيُّ ، قَالَ ابْنُ النَّجَارَ : دَرْسُ الْفَقْهِ عَلَى مَذْهَبِ
أَبِي حَنِيفَةِ عَلَى أَبِي الْحَسِينِ الْقَدُورِيِّ حَقِّ بَرْعٍ فِيهِ وَقْرًا الْحَسَابِ حَقِّ أَنْقَنَهُ . اَنْظُرْ : الْوَافِي
بِالْوَفِيَاتِ لِلصَّفْدِيِّ (٧٨/٨) ، الْجَوَاهِرُ الْمُضِيَّةُ فِي طَبَقَاتِ الْحَنِيفَةِ لِلْقَرْشِيِّ (١١٩/١) .

(٢) الْبَنَىَةُ شَرْحُ الْمَهَدِيَّةِ لِلْعَيْنِيِّ (٣٧٦/١) .

(٣) قَالَ الْعَيْنِيُّ فِي نَحْبِ الْأَفْكَارِ (٥٤/١) : " قَوْلُهُ الْخَائِضُ " جَمِيعٌ مُحِيشَةٌ وَهِيَ خَرْقَةُ الْحِيْضُ .

(٤) قَالَ ابْنَ رَسْلَانَ فِي شَرْحِ سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ (٥٢٦/١) : " ضَعْفُ بَعْضِ الْحَنِيفَةِ حَدِيثُ بَثْرٍ بِضَاعَةٍ بَأْنَهُ لَا
يُجُوزُ أَنْ يَضَافَ إِلَى الصَّحَابَةِ أَنْ يَلْقَوْا فِي بَثْرٍ يَتَوَضَّأُ مِنْهَا رَسُولُ اللَّهِ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} الْخَائِضُ وَلَحْومُ الْكَلَابِ ، بَلْ
ذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ عَنْهُمْ وَهُمْ بِصَيَانَةِ وَضُوءِ رَسُولِ اللَّهِ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} أَوْلَى !!! وَأَجِيبُ عَنْهُ : بَأْنَ الصَّحَابَةَ لَا
يَصْحُ إِضَافَةً هَذَا إِلَيْهِمْ أَنَّمُمْ فَعْلُوهُ ، بَلْ كَانَتْ بَثْرٌ بِضَاعَةً تَقْرَبُ مِنْ مَكَانِ الْجَيْفِ وَالْخَائِضِ فَكَانَتْ
الْرِّيحُ تَهْبِي الْخَائِضَ وَلَحْومَ الْكَلَابِ وَقَدْ جَزَ الشَّافِعِيُّ بِأَنَّ بَثْرٌ بِضَاعَةً كَانَتْ لَا تَتَغَيَّرُ بِاللَّقَاءِ مَا
يَلْقَى فِيهَا مِنِ النَّجَاسَاتِ لِكُشْرَةِ مَا نَهَا " .

عليه من طريق المعنى أنه ماء كثير، فوجب أن لا ينجس بوقوع نجاسة لم تغيره قياساً على وقوع البعثة اليابسة فيه^(١).

وقال النووي ت ٦٧٦ هـ : "قد رأيت من صحفه^(٢) ، واستبعد كون النبي ﷺ توضأ منها ! وهذا غلط فاحش^(٣) ؛ وقد جاء التصریح بوضوء النبي ﷺ منها في هذا الحديث من طرق كثيرة"^(٤).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ت ٧٢٨ هـ : "إذا كان النبي يتوضأ من تلك البئر التي يلقى فيها الحيض ولحوم الكلاب والتن، فكيف يشرع لنا أن نستره عن أمر فعله النبي ﷺ، وقد ثبت عنه أنه أنكر على من يتزهه عما يفعله وقال : "ما بال أقوام يتزهون عن أشياء أتر خص فيها والله أين لأنحشاكم الله وأعلمكم بحدوده"^(٥) .

^(١) الحاوي (١/٣٣١).

^(٢) أي صحف "انتوضاً" فجعلها بالنون بدل الناء "أنتوضاً" ، وليس بتصحيف بل تحمله الرواية.

^(٣) مراده رجمة الله بالغلوط الفاحش لمن استبعد أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم توضأ من بئر بضاعة .

^(٤) المجموع (١/٤٢).

^(٥) أخرج البخاري في الصحيح (٦٨٧١ رقم ٢٦٦٢/٦) عن عائشة رضي الله عنها قالت : "صنع النبي ﷺ شيئاً ترخص فيه وتزهه عنه قوم فبلغ ذلك النبي ﷺ فحمد الله ثم قال : "ما بال أقوام يتزهون عن الشيء أصنعه فهو الله إين أعلمهم بالله وأشدهم له خشية". وفي لفظ مسلم في الصحيح (٤/٢٣٥٦ رقم ١٨٢٩) عن عائشة، قالت: صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم أمراً فترخص فيه، فبلغ ذلك ناساً من أصحابه، فكأنهم كرهوه وتزهوا عنه، فبلغه ذلك، فقام خطيباً فقال: "ما بال رجال بلغتهم عني أمر ترخصت فيه، فكرهوه وتزهوا عنه، فهو الله لأننا أعلمهم بالله، وأشدهم له خشية".

وأخرج مسلم في الصحيح (١١٠٨ رقم ٧٧٩/٢) عن عمر بن أبي سلمة، أنه سأله رسول الله صلى الله عليه وسلم: أيقبل الصائم؟ فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : "سل هذه" لأم سلمة فأخبرته، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع ذلك، فقال: يا رسول الله، قد غفر الله لك ما

ولو قال قائل : نتزه عن هذا لأجل الخلاف فيه^(١) ... ؟

قيل لهذا القائل : الإختلاف إنما يورث شبهة إذا لم تتبين سنة رسول الله فأماماً
إذا تبينا أن النبي ﷺ أرخص في شيء وقد كره أن نتزه عما ترخص فيه وقال لنا : "إن
الله يحب أن يؤخذ برخصه كما يكره أن تؤتى معصيته" رواه أحمد وابن خزيمة في
صححه^(٢) فإن تزهنا عنه عصينا رسول الله والله ورسوله أحق أن نرضيه وليس لنا أن
نغضب رسول الله ﷺ لشبهة وقعت لبعض العلماء ...

وأما من خالف في شيء من هذا من السلف والأئمة رضي الله عنهم فهم
مجتهدون قالوا مبلغ علمهم واجتهادهم وهم إذا أصابوا فلهم أجران وإذا أخطأوا فلهم
أجر واحظاً مخطوط عليهم فهم معذرون لاجتهادهم ولأن السنة البينة لم تبلغهم ومن
إنتهى إلى ما علم فقد أحسن فاما من تبلغه السنة من العلماء وغيرهم وتبين له حقيقة
الحال فلم يبق له عنده في أن يتزه عما ترخص فيه النبي ﷺ ولا يرغب عن سنته لأجل
إجتهاد غيره فإنه قد ثبت عنه في الصحيحين أنه بلغه أن أقواماً يقول أحدهم : أما أنا
فأصوم لا أنظر ويقول الآخر فأنا أقوم ولا أنام ويقول الآخر أما أنا فلا أتروج النساء

تقدم من ذنبك وما تأخر، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : "اما والله، إني لأنفاسكم الله،
وأخذكم له".

وفي لفظ لأبي نعيم في مستخرجه على مسلم (١٨٤/٣ رقم ٢٥٠) : "اما والله إني لأنفاسكم وأعلمكم
بحدوده".

قال الداودي كما في التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٣٣/٥٩) : "التزه عما ترخص به الشارع
من أعظم الذنوب؛ لأن هذا يرى نفسه أتفى في ذلك من رسوله وهذا إلحاد".

(١) أي في طهارة الماء من نجاسته.

(٢) صحيح : أخرجه أحمد في المسند (٢/٨١٠) وابن خزيمة في الصحيح (٣/٥٩ رقم ٢٧٥) من حديث
ابن عمر، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : "إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تترك
معصيتها". انظر : إرواء الغليل (٣/٩٥ رقم ٤٦٥).

ويقول الآخر أما أنا فلا آكل اللحم فقال : "بل أصوم وأفطر وأنام وأتزوج النساء
وآكل اللحم فمن رغب عن سنتي فليس مني" .^(١)

ومعلوم أن طائفه من المتنسيين إلى العلم والدين يرون أن المداومة على قيام
الليل وصيام النهار وترك النكاح وغيره من الطيبات أفضل من هذا وهم في هذا إذا
كانوا مجتهدين معذورون ومن علم السنة فرغب عنها لأجل اعتقاد أن ترك السنة إلى
هذا أفضل وإن هذا الهدى أفضل من هدى محمد لم يكن معذوراً بل هو تحت الوعيد
النبوى بقوله : "من رغب عن سنتي فليس مني" .^(٢)

وقال شيخ الإسلام أيضاً : "ليس للإنسان أن يتزه عن أمر ثبتت فيه سنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالرخصة لأجل شبهة وقعت لبعض العلماء رضي الله
عنهم أجمعين. وقد تبين بما ذكرناه جواب السائل عن الماء الذي يقطر من بدن الجنب
بجماع أو غيره وتبين أن الماء ظاهر وأن التزه عنه أو عن ملامسته للشبهة التي في ذلك
بدعة مخالفة للسنة ولا نزاع بين المسلمين أن الجنب لو مس مغتسلاً لم يقدح في صحة
غسله"^(٣) .

الحديث عام في الماء القليل والكثير :

دل الحديث بئر بضاعة وما في معناه بظاهر لفظه على أن الماء القليل والكثير لا
يتنجس بمجرد وقوع النجاسة، وإنما يتنجس بالتغيير، وأن الماء الكثير إن وقعت فيه
نجاسة ولم يتغير فهو باقٍ على ظهوريته، قال ابن المنذر ت ٣١٩ هـ : "أجمعوا على أن
الماء القليل والكثير إذا وقعت فيه نجاسة فغيرت الماء طعمًا أو لونًا أو ريحًا أنه نجس ما
دام كذلك".

(١) أخرجه البخاري في الصحيح (٥٠٦٣ رقم ٢٧) ومسلم في الصحيح (١٤٠١ رقم ٢٠) من
حديث أنس بن مالك .

(٢) كما في مجموع الفتاوى (٢١/٦٠).

(٣) كما في مجموع الفتاوى (٢١/٦٩).

وأجمعوا على أن الماء الكثير من النيل والبحر ونحو ذلك إذا وقعت فيه نجاسة

فلم يغير له لوناً ولا طعماً ولا ريحًا أنه بحاله ويظهر منه".^(١)

وأختلفوا في الماء القليل إذا وقعت فيه نجاسة ولم يتغير؛ والراجح أنه باقٍ على طهوريته بدلالة منطوق هذا الحديث وغيره، قال ابن قيم الجوزية ت٧٥١هـ : "الذى دلت عليه سنة رسول الله، وآثار أصحابه : أن الماء لا ينجس إلا بالتغيير وإن كان يسيراً ! وهذا قول أهل المدينة وجهور السلف وأكثر أهل الحديث، وبه أفتى عطاء بن أبي رباح وسعيد بن المسيب وجابر بن زيد والأوزاعي وسفيان الثوري ومالك بن أنس وعبد الرحمن بن مهدي واختاره ابن المنذر وبه قال أهل الظاهر ونص عليه أحمد في إحدى روایته و اختاره جماعة من أصحابنا منهم ابن عقيل في مفرداته وشيخنا أبو العباس وشيخه ابن أبي عمر".^(٢)

فالحديث دل بعمومه على دخول الماء القليل في الحكم، قال ابن القصار

ت٣٩٧هـ : "هذا نص لم يخص فيه القليل من الكثير" ، وقال أيضاً "المراجعى من هذا لفظ النبي ﷺ لما قال : "الماء طهور لا ينجسه شيء" فعم الماء ليعلمك أن ماء بئر بضاعة وغيره سواء في أنه لا ينجس إلا أن يتغير طعمه أو لونه أو ريحه باخبر الذي قال هذا فيه ... وأيضاً فإنه ماء لم تغيره التجasse فوجب أن يكون ظاهراً ...".^(٣)

وهذه المسألة مبنية على عبرة بعموم اللفظ أم بخصوص السبب ؟

قال الخطيب البغدادي ت٤٦٣هـ : "إذا كان الجواب يستقل بنفسه وهو مخالف للسؤال اعتبر حكم اللفظ، فإن كان خاصاً حمل على خصوصه، وإن كان عاماً

^(١) الإجماع (٣٥).

^(٢) إغاثة الملهفان (١٥٦/١).

^(٣) عيون الأدلة في مسائل الخلاف بين فقهاء الأمصار (٨٥٤/٢).

^(٤) عيون الأدلة في مسائل الخلاف بين فقهاء الأمصار (٨٥٥-٨٥٧/٢).

حمل على عمومه، ولا يخص بالسبب الذي ورد فيه مثال ذلك في عمومه : حديث أبي سعيد الخدري، أنه قيل لرسول الله ﷺ أنتو ضأ من بئر بضاعة، وهي بئر يطرح فيها الحيض ولحم الكلاب والنتن؟ فقال رسول الله ﷺ: "الماء طهور ولا ينجسه شيء". وإنما وجوب أن يحمل هذا على العموم في المياه كلها؛ لأن الحجة في قول

رسول الله ﷺ، دون السبب، فوجوب أن يعتبر عمومه^(١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ت٢٨٧هـ : "أصل هذه المسألة من جهة المعنى أن اختلاط الخبيث وهو النجاسة بالماء هل يوجب تحريم الجميع أم يقال بل قد استحال في الماء فلم يبق له حكم؟

فالمنجسون ذهبوا إلى القول الأول .

ثم من استثنى الكثير قال هذا يشق الاحتراز من وقوع النجاسة فيه فجعلوا ذلك موضع استحسان كما ذهب إلى ذلك طائفة من أصحاب الشافعية وأحمد . وأما أصحاب أبي حنيفة فبنوا الأمر على وصول النجاسة وعدم وصولها وقدره بالحركة أو بالمساحة في الطول والعرض دون العمق .

والصواب : هو القول الأول وأنه متى علم أن النجاسة قد استحال فالماء ظاهر سواء كان قليلاً أو كثيراً وكذلك في المائعات كلها؛ وذلك لأن الله تعالى أباح الطيبات وحرم الخبائث والخبيث متميز عن الطيب بصفاته فإذا كانت صفات الماء وغيرها صفات الطيب دون الخبيث وجوب دخوله في الحلال دون الحرام .

وأيضاً فقد ثبت من حديث أبي سعيد أن النبي ﷺ قيل: له تتوضاً من بئر بضاعة وهي بئر يلق فيها الحيض ولحوم الكلاب والنتن فقال: "الماء طهور لا ينجسه شيء".

(١) الفقيه والمتفقه (٣١١/١). انظر : اللمع للشیرازی (٩٣-٩٥)، العدة في أصول الفقه لأبي يعلى الفراء . (٦٠٨/٢).

قال أَحْمَدَ : " حَدِيثُ بَئْرٍ بِضَاعَةٍ صَحِيفٍ " وَهُوَ فِي الْمُسْنَدِ أَيْضًاً عَنْ أَبْنَ عَبَّاسَ أَنَّ
النبي ﷺ قال : " الماء طهور لا ينجسه شيءٌ " ^(١) . وهذا اللفظ عام في القليل والكثير،
وهو عام في جميع الجاسات. وأما إذا تغير بالجاسة فإنما حرم استعماله؛ لأن جرم
الجاسة باقٍ ففي استعمالها بخلاف ما إذا استحالَت التجاسة؛ فإن الماء طهور،
وليس هناك نجاسة قائمة ! وما يبين ذلك أنه لو وقع حمر في ماء واستحالَت ثم شربها
شارب لم يكن شاربًا للحمر ولم يجب عليه حد الحمر إذ لم يبقَ شيءٌ من طعمها ولو أنها
وريحها. ولو صب لبن امرأة في ماء واستحال حتى لم يبقَ له أثر وشرب طفل ذلك الماء
لم يضر ابنتها من الرضاعة بذلك وأيضاً فإن هذا باقٍ على أوصاف خلقته فيدخل في
 عموم قوله تعالى ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً﴾ ^(٢) فإن الكلام إنما هو فيما لم يتغير بالجاسة لا
طعنه ولا لونه ولا ريحه .

فإن قيل : فإن النبي ﷺ قد نهى عن البول في الماء الدائم وعن الاغتسال

^(٣) فيه ؟

(١) صحيح لغيرة : أخرجه أبو داود في السنن (١٨/٦٨ رقم) والترمذى في السنن (٩٤/٦٥ رقم) ابن
ماجىء في السنن (١٣٢/٣٧٠ رقم) وابن حجر فى هذىب الآثار (٦٩٣-٦٩٢/٢) -مسند ابن
عباس) وابن خزيمة في الصحيح (٤٨/٩١ رقم) وابن حبان في الصحيح (٤٧/٤ رقم) (١٢٤١ رقم)
والحاكم في المستدرك (٢٦٢/١) من حديث ابن عباس مرفوعاً : " الماء لا ينجسه شيء ". وفي لفظ
لأصحاب السنن وغيرهم : " إن الماء لا يجب ".

قال الترمذى : " هذا حديث حسن صحيح " ، وقال ابن حجر : " هذا خبر عندنا صحيح سنته " ، وقال
الحاكم : " صحيح " .

^(٤) (النساء: ٤٣).

(٢) أخرجه البخارى في الصحيح (٢٣٩/٥٧ رقم) ومسلم في الصحيح (٢٣٥/٢٨٢ رقم) من حديث
أبي هريرة مرفوعاً : " لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ، ثم يغتسل فيه " ، ولفظ
مسلم : " ثم يغتسل منه " .

قيل : نفيه عن البول في الماء الدائم لا يدل على أنه ينحس بمجرد البول إذ ليس في اللفظ ما يدل على ذلك بل قد يكون نفيه سداً للذرية؛ لأن البول ذريعة إلى تنحيسه، فإنه إذا بال هذا ثم بال هذا تغير الماء بالبول فكان نفيه سداً للذرية، أو يقال : إنه مكروه بمجرد الطبع لا لأجل أنه ينحسه، وأيضاً يدل نفيه عن البول في الماء الدائم أنه يعم القليل والكثير فيقال لصاحب القلتين أتجوز بوله فيما فوق القلتين ؟ إن جوزته فقد خالفت ظاهر النص ! وإن حرمته فقد نقضت دليلك !! وكذلك يقال من فرق بين ما يمكن نزحه وما لا يمكن اتسوّغ للحجاج أن يبولوا في الماصانع^(١) المبنية بطريق مكة ؟ إن جوزته خالفت ظاهر النص فإن هذا ماء دائم والحديث لم يفرق بين القليل والكثير ! وإلا نقضت قولك !! ... فإذا كان النص بل والإجماع دل على أنه نهى عن البول فيما ينحسه البول بل تقدير الماء وغير ذلك فيما يشترك فيه القليل والكثير كان هذا الوصف المشترك بين القليل والكثير مستقلاً بالنهاي فلم يجز تعلييل النهاي بالجاسة ! ولا يجوز أن يقال إنه إنما نهى عن البول فيه لأن البول ينحسه فإن هذا خلاف النص والإجماع".^(٢)

(١) هو : الموضع الذي يُتَخَذ ويُحْتَفِر فِيهِ بِرْكَةٌ فِي حِبْسِ فِيهَا مَاءُ السَّمَاءِ. انظر : جهرة اللغة لابن دريد .(٨٨٨/٢).

(٢) كما في مجموع الفتاوى (٣٢/٢١).

الخاتمة :

أهم النتائج والتوصيات

الخاتمة : أهم النتائج والتوصيات :

الحمد لله الذي منَّ على بالانهاء من البحث، بعد أن منَّ علىَ بالابتداء فيه،
وأصلِي وأسلم على نبينا محمد المعمود رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه الطيبين
الطاهرين .

أما بعد : فأسجل في نهاية المطاف أبرز النتائج والتوصيات :

- يعتبر حديث بئر بضاعة، من الأحاديث المهمة نظراً لما احتوى عليه من
المسائل.
- أن الاعلاف منه ما هو مؤثر في صحة الحديث، ومنه ما لا يؤثر في صحته.
- صحة حديث بئر بضاعة، من حديث أبي سعيد الخدري، وحديث سهل،
رضي الله عنهما، وأنه يصلح مثلاً للحديث العزيز.
- عدم صحة حديث بئر بضاعة من حديث أبي هريرة، وحديث جابر رضي الله
عنهمَا.
- هذا الحديث جاء من مسند أبي سعيد الخدري ومسند سهل بن سعد ومسند
أبي هريرة ومسند جابر
- أن حديث أبي سعيد الخدري وقع اختلاف في إسناده، لكن جوده أبوأسامة
حمد بن زيد فحفظه وسلم من الاختلاف، ورواه عن حماد جماعة كثيرة من
الشيوخ، قاربوا العشرين راوياً، وقد توبع حماد.
- وقوع الاختلاف في ألفاظ الحديث، مع إمكانية الجمع، أو الترجيح لا يؤثر في
صحته .
- أن بضاعة بضم الباء وهو المشهور، ويجوز كسر الباء. وهي بالضاد لا
بالصاد.

- أن حديث بئر بضاعة، دل على طهارة الماء قليلاً أو كثيراً، ما لم تتغير أحد أوصافه بتجاهله.
- أن زيادة "إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه" لم ترد في شيء من ألفاظ حديث بئر بضاعة.
- عدم صحة وصف ماء بئر بضاعة أنه كنقاعة الحناء.
- أن ماء بئر بضاعة كان راكداً، وليس جارياً.
- أن وقوع لحم الكلاب، والحيض، ولنتن في البئر، كان بسبب السيول، أو الرياح.
- لا يجوز لمسلم أن يعيّب أو يتنقص شيئاً فعله النبي صلى الله عليه وسلم وأوصي في ختام البحث بأمور :

 - دراسة الأحاديث التي تحتاج إلى تحرير، وجمع طرقها وألفاظها.
 - جمع أقوال النقاد، على الحديث الواحد، ودراستها.
 - دراسة الحديث فقهياً تتمي ملكرة الباحث.
 - العمل على إخراج وتحقيق ما لم يتحقق من كتب الحديث والرجال.
 - العمل على إعدادية تحقيق بعض الكتب الحديثية مرة أخرى؛ نظراً لندرتها، أو لسوء إخراجها.

وهذا آخر ما أردت ذكره في هذه العجالة أسأل الله أن يلهمنا رشدنا ويحفظ لنا ديننا ويجنبنا الخطأ والزلل وأن يوفقنا لاتباع السنة والذود عن حياضها وأن يجعلنا من اتباعها .

والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين

فهرس المصادر والمراجع

- القرآن الكريم : رواية حفص عن عاصم . طبعة الملك فهد بالمدينة النبوية .
- أبكار المنن في تنقيد آثار السنن، محمد بن عبد الرحمن المباركفوري ت ١٣٥٣هـ، تحقيق : أبي القاسم بن عبدالعزيز، ط الأولى ١٤٣٠هـ، دار القبس - الرياض.
- الإجماع تأليف : أبي بكر محمد بن إبراهيم ابن المنذر التيسابوري ت ٣١٨هـ، تحقيق : صغير أحمد بن محمد حنيف، ط الثانية ١٤٢٠هـ، مكتبة الفرقان - عجمان .
- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان : علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق : شعيب الأرناؤوط . ط الأولى ١٤٠٨هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت .
- أحكام القرآن الكريم، لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي ت ٣٢١هـ، تحقيق : سعد الدين أونال، ط الأولى ١٤١٦هـ، مركز البحوث الإسلامية - استانبول.
- أحكام القرآن، محمد بن عبد الله أبي بكر ابن العربي المالكي ت ٤٣٥هـ، تحقيق : محمد عبد القادر، ط الثالثة ١٤٢٤هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.
- اختلاف الحديث محمد بن إدريس الشافعي ت ٤٢٠هـ، ط سنة ١٤١٠هـ، دار المعرفة - بيروت.
- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل : للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، ط الأولى ١٣٩٩هـ . المكتب الإسلامي .
- الاستذكار : لابن عبد البر . تحقيق : عبد المعطي قلعي . ط الأولى ١٤١٤هـ دار قتبة - دمشق.

- أطراف مسند الإمام أحمد : لأبي الفضل أحمد بن ابن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ، تحقيق : زهير بن ناصر الناصر، ط الأولى، سنة ١٤١٤هـ، دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب، دمشق.
- الإعلم بسننته - عليه السلام - لمغلطي الحنفي نسخة مصورة من دار الكتب المصرية.
- الإعلم بسننته عليه السلام تأليف : علاء الدين مغلطي بن قليح الحنفي ت ٧٦٢هـ، تحقيق : كامل عويضة، مكتبة نزار البار - مكة، ط الأولى ١٤١٩هـ.
- إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان: محمد بن أبي بكر أيوب ابن قيم الجوزية ت ٧٥١هـ، تحقيق: محمد حامد الفقي، ط الثانية عام ١٣٩٥هـ، دار المعرفة - بيروت.
- إكمال هذيب الكمال في أسماء الرجال، لعلاء الدين مغلطي الحنفي ت ٧٦٢هـ، تحقيق : عادل بن محمد وأسامه بن إبراهيم، ط الأولى عام ١٤٢٢هـ، مكتبة نزار الباز - مكة.
- الأم : للشافعي. تحقيق: أحمد حسون . ط دار قيبة - بيروت . ط الأولى ١٤١٦هـ.
- الأمازي، لعبد الملك بن محمد ابن بشران ت ٣٠٤هـ، تحقيق : عادل العزاوي، ط الأولى عام ٤١٨هـ، دار الوطن - الرياض .
- الإمام في معرفة أحاديث الأحكام، لأبي الفتح محمد بن علي ابن دقيق العيد ت ٧٠٢هـ، تحقيق سعد الحميد، ط الأولى عام ١٤٢٠هـ، دار الحقق - الرياض.
- أنساب الأشراف، لأحمد بن يحيى البلاذري ت ٢٧٩هـ، تحقيق: سهيل زكار ورياض الزركلي، ط الأولى ١٤١٧هـ، دار الفكر - بيروت.

- الأنوار في شمائل النبي المختار، للحسين بن مسعود البغوي ت ١٤٥٦ هـ، تحقيق: إبراهيم اليعقوبي، ط الأولى ١٤١٦ هـ، دار المكتبي - دمشق.
- الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف تأليف: أبي بكر محمد بن إبراهيم ابن المنذر النيسابوري ت ٣١٨ هـ، تحقيق: صغير أحمد بن محمد حنيف، ط الأولى عام ١٤٠٥ هـ، دار طيبة - الرياض.
- الإيجاز في شرح سنن أبي داود السجستاني، لأبي زكريا يحيى بن شرف التوسي ت ٦٧٦ هـ، تحقيق: حسين بن عكاشة، ط الأولى ١٤٢٧ هـ، دار الكيان - الرياض.
- البدر المير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لأبي حفص عمر ابن الملقن الشافعي ت ٤٨٠ هـ، تحقيق: مصطفى عبد الحي وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، ط الأولى عام ١٤٢٥ هـ.
- البناءة شرح الهدایة، لخُمود بن أَمْدُ العَيْنِي ت ٥٨٥٥ هـ، ط الأولى ١٤٢٠ هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.
- بيان الوهم والإبهام الواقعين في كتاب الأحكام : للحافظ ابن قطان الفاسي أبي الحسن علي بن محمد ت ٦٢٨ هـ، تحقيق: الحسين آيت سعيد. ط الأولى ١٤١٨ هـ، دار طيبة - السعودية .
- تاريخ أصحابهان، لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصفهاني ت ٤٣٠ هـ . نشره: سفن ديرنگ، ليدن ١٩٣١ هـ - الدار العلمية - الهند ١٤٠٥ هـ .
- تاريخ المدينة : لعمر بن شبة النمري . تحقيق: فهيم شلتوت . ط الأولى . تصوير مكتبة ابن تيمية - القاهرة .
- تحفة الأحوذى شرح الترمذى تأليف : عبد الرحمن المباركفوري ت ١٣٥٣ هـ، طبعة مكتبة ابن تيمية - مصر .

-
- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف : لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزري .
 - تحقيق : عبد الصمد شرف الدين . ط الثانية ١٤٠٣هـ . المكتب الإسلامي . - بيروت، والدار القيمة - الهند .
 - تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب : لأبي الفداء إسحاق بن عمر ابن كثير الدمشقي ابن كثير . تحقيق : عبد الغني بن حميد الكبيسي . ط الأولى ١٤٠٦هـ . دار حراء - مكة المكرمة .
 - التحقيق في أحاديث الخلاف: لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، تحقيق: مسعد السعدي. ط الأولى ١٤١٥هـ. الكتب العلمية-بيروت.
 - تحرير الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري : لعبد الله بن يوسف الزيلعي ت ٧٦٢هـ، تحقيق: بعناية سلطان الطبيشي. ط الأولى ١٤١٤هـ دار ابن خزيمة .
 - تفسير الموطأ، لعبد الرحمن بن مروان القناعي ت ١٣٤هـ، تحقيق : عامر حسن صبري .
 - تقريب التهذيب : لأحمد ابن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ تحقيق: صغير الباكستاني، ط الأولى ٤١٦هـ. دار العاصمة - الرياض .
 - التلخيص الحبير في تحرير أحاديث الرافعي الكبير: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ، تحقيق: عبد الله اليماني. ط ١٣٨٤هـ، دار المعرفة - بيروت .
 - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد : لأبي عمر يوسف بن عبد الله القرطبي ابن عبد البر . تحقيق : هيئة من العلماء بوزارة الأوقاف - في المملكة المغربية . ط الأولى .
 - التنبيه على مشكلات المداية، لعليّ بن عليّ ابن أبي العز الحنفي ت ٧٩٢هـ، تحقيق: عبد الحكيم شاكر وأنور صالح، ط الأولى ١٤٢٤هـ، مكتبة الرشد - السعودية.

- تنقیح التحقیق فی أحادیث التعلیق، لأبی عبد الله محمد بن أحمد الذہبی ت ٧٤٨هـ، تحقیق: مصطفیٰ أبو الغیط، ط الأولى عام ٤٢١هـ، دار الوطن - الرياض .
- تنقیح تحقیق أحادیث التعلیق، لشمس الدین محمد بن أحمد بن عبد الماہدی الحنبلی ت ٤٧٤هـ، تحقیق: أیمن شعبان، ط الأولى عام ٤١٩هـ، دار الكتب العلمية - بیروت .
- تهذیب الآثار : لأبی جعفر محمد بن جریر الطبری . تحقیق: محمود شاکر . ط الأولى . مطبعة المدین - القاهرۃ .
- تهذیب الأسماء واللغات، لأبی زکریا یحییٰ بن شرف النووی، دار الكتب العلمية، بیروت.
- تهذیب الکمال فی أسماء الرجال، لیوسف بن عبد الرحمن المزی . تحقیق: بشار عواد، ط الثانية ١٤١٣هـ، مؤسسة الرسالۃ - بیروت .
- التوضیح لشرح الجامع الصحیح، لعمر بن علی ابن الملقن ت ٤٨٠هـ، تحقیق: دار الفلاح للبحث العلمی وتحقيق التراثط الأولى ٤٢٩هـ، دار النوادر - سوریا.
- الشفات : لأبی حاتم محمد بن حبان البستی . إشراف: محمد خان. ط الأولى ١٣٩٣هـ - مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانیة - الهند.
- الجامع الصحیح المختصر: محمد بن إسماعیل البخاری، تحقیق: مصطفیٰ البغا، ط الثالثة عام ٤٠٧هـ، دار ابن کثیر - بیروت.
- الجامع المختصر من السنن ومعرفة الصحیح والمعلول وما علیه العمل، محمد بن عیسیٰ الترمذی ت ٢٧٩هـ، تحقیق:أحمد شاکر، دار إحياء التراث العربي - بیروت .
- الجرح والتعديل : لعبد الرحمن بن محمد ابن أبي حاتم الرازی ت ٣٢٧هـ، ط الأولى ١٣٧١هـ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانیة - الهند.

- جزء في حديث بئر بضاعة، تأليف : محمد بن محمد الخضرى ت ٨٩٤هـ، تحقيق الأستاذ نور الدين بن محمد الحميدي الإدريسي، ط الأولى عام ٤٣٨هـ، دار البشائر - لبنان
- جهرة اللغة، محمد بن الحسن بن دريد الأزدي ت ٣٢١هـ، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط الأولى عام ١٩٨٧م، الجواهر المصية في طبقات الحنفية، عبد القادر بن محمد القرشى ٧٧٥هـ، مير محمد كتب خانه - كراتشي.
- الجواهر النقي على سنن البيهقي، علي بن عثمان ابن التركماني ت ٧٥٠هـ، دار الفكر
- الحاوي الكبير، علي بن محمد الماوردي ت ٤٥٠هـ، تحقيق: علي مغوض، عادل أحمد، ط الأولى ١٤١٩هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.
- خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي ت ٦٧٦هـ، تحقيق : حسين إسماعيل الجمل، ط الأولى ١٤١٨هـ، مؤسسة الرسالة - لبنان .
- الخلافيات، لأحمد بن الحسين البيهقي ت ٤٥٨هـ، تحقيق : مشهور بن حسن، ط الأولى عام ٤١٤هـ، دار الصميدي - السعودية .
- الدر المثور في التفسير المأثور، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الفكر، بيروت، ط الثانية، ٣٤٠هـ.
- الدرة الشمنة في أخبار المدينة، محمد بن محمود ابن النجار ت ٦٤٣هـ، تحقيق : حسين شكري، شركة دار الأرقام بن أبي الأرقام.
- الدلائل في غريب الحديث، للقاسم بن ثابت السرقسطي ت ٣٢٠هـ، تحقيق: محمد القناص، ط الأولى عام ١٤٢١هـ، مكتبة العيكان_الرياض.

- السنن : لأحمد النسائي، تحقيق : مكتب تحقيق التراث الإسلامي، ط الثانية عام ١٤١٢هـ، دار المعرفة - بيروت .
- السنن : لعلي بن عمر الدارقطني ت ٣٨٦هـ، حديث أكادمي - باكستان .
- السنن : محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه . تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي وتصوير دار الفكر .
- سنن أبي داود السجستاني تحقيق : عزت عبيد الدعاس و عادل السيد، ط الأولى ١٣٩٣هـ، دار الحديث - بيروت.
- السنن الكبرى : لأبي بكر أحمد بن الحسين البهقي ت ٤٥٨هـ، ط الأولى ٤١٣٤هـ، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية - الهند .
- السنن الكبرى، لأحمد بن شعيب النسائي . تحقيق : البنداري، وكسرى . ط الأولى ١٤١١هـ . دار الكتب العلمية - بيروت .
- السنن لأحمد بن محمد أبي بكر الأثمر ت ٢٧٣هـ، تحقيق : عامر صبري، ط الأولى ٤٢٠٠م، دار الشائر الإسلامية - بيروت .
- سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد الذهبي ت ٧٤٨هـ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وغيره ، ط العاشرة ٤١٤١هـ، مؤسسة الرسالة- بيروت.
- شرح السنة : الحسين بن مسعود البغوي ت ٥١٦هـ. تحقيق:شعيب الأرناؤوط وغيره. ط الثانية ٤٠٣هـ . المكتب الإسلامي - بيروت .
- شرح سنن أبي داود، لأحمد بن حسين ابن رسلان ت ٤٨٤هـ، تحقيق: وائل إمام، وغيره، ط الأولى عام ٤٢٧هـ، دار الفلاح - مصر.
- شرح سنن أبي داود، محمود بن أحمد العيني ت ٨٥٥هـ، تحقيق خالد المصري، ط الأولى ٤٢٠١هـ، مكتبة الرشد - الرياض.
- شرح مشكل الآثار: لأحمد بن محمد الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط الأولى عام ٤٠٨هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت.

- شرح معايي الآثار : لأحمد بن محمد الطحاوي . تحقيق : محمد زهري التجار . ط الأولى ١٣٩٩هـ . دار الكتب العلمية - بيروت .
- الصاحح، لإسماعيل بن حماد الجوهري ت ٣٩٣هـ، تحقيق: أحمد العطار، ط الرابعة ٤١هـ، دار العلم - بيروت.
- صحيح ابن خزيمة محمد بن إسحاق، تحقيق: محمد الأعظمي . ط الأولى . المكتب الإسلامي - بيروت .
- صحيح أبي داود، (الأم)، محمد ناصر الدين الألباني ت ١٤٢٠هـ، ط الأولى ١٤٢٣هـ، غراس - الكويت.
- الضعفاء : محمد بن عمرو العقيلي . تحقيق: عبدالمعطي قلعيجي، ط الأولى ١٤٠٤هـ دار الكتب
- الطبقات الكبرى : محمد بن سعد كاتب الواقدي : تحقيق: إحسان عباس . تصوير دار صادر - بيروت.
- طبقات المحدثين بأصحابها والواردين عليها، لعبد الله بن محمد الأصبهاني. تحقيق عبد الغفور البلوشي، ط الأولى ١٤٠٧هـ، الرسالة - بيروت.
- الظهور، للقاسم بن سلام ت ٤٢٤هـ، تحقيق: مشهور حسن، ط الأولى ١٤١٤هـ، مكتبة الصحابة - جدة.
- عارضة الأحوذى، محمد بن عبد الله أبي بكر ابن العربي المالكى ت ٤٣٥هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.
- العدة في أصول الفقه، محمد بن الحسين ابن الفراء ت ٤٥٨هـ، تحقيق : أحمد المباركي، ط الثانية ١٤١٠هـ.
- العلل ، للدارقطني علي بن عمر، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي ط الأولى ١٤٠٥ - ١٤١٢هـ دار طيبة - المدينة النبوية .
- عمارة القبور، لعبد الرحمن بن يحيى المعلمى ت ١٣٨٦هـ، تحقيق : ماجد الزبيدي، ط الأولى عام ١٤١٨هـ، المكتبة المكية - مكة .

- عيون الأدلة في مسائل الخلاف بين فقهاء الأمصار، لأبي الحسن علي بن عمر ابن القصار البغدادي المالكي ت١٣٩٧هـ، تحقيق: عبدالحميد السعودي، ط الأولى عام ١٤٢٦هـ، جامعة الإمام محمد بن سعود - الرياض .
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لأحمد بن ابن حجر العسقلاني ت١٤٨٥هـ، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة - بيروت .
- الفقيه والمتفقه، لأحمد بن علي الخطيب البغدادي ت١٤٦٣هـ، تحقيق: عادل العزاوي، ط الأولى عام ١٤١٧هـ، دار ابن الجوزي - الدمام.
- فوائد سمويه ضمن جموع فيه عشرة أجزاء حديثية، تحقيق : نبيل جرار، ط الأولى عام ١٤٢٢هـ، دار الشائر الإسلامية - بيروت .
- الكاشف عن حقائق السنن، للحسين بن عبد الله الطبيبي ت١٣٧٤هـ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط الأولى ١٤١٧هـ، نزار الباز - مكة.
- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة : محمد بن أحمد الذهبي تحقيق: محمد عوامة. ط الأولى ١٤١٣هـ . دار القبلة.
- الكامل في ضعفاء الرجال، لعبد الله بن عدي الجرجاني ت١٣٦٥هـ، تحقيق : يحيى غراوي، دار الفكر - بيروت، ط الثالثة ١٤٠٩هـ .
- لسان الميزان، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق : عبدالفتاح أبو غدة، ط الأولى ١٤٢٣هـ، المطبوعات الإسلامية - حلب.
- اللمع في أصول الفقه، لإبراهيم بن علي الشيرازي ت١٤٧٦هـ، ط الثانية ١٤٢٤هـ، دار الكتب العلمية
- المبسوط، محمد بن أحمد السرخسي ت١٤٨٣هـ، تاريخ ط١٤١٦هـ، دار المعرفة - بيروت
- مجالس من أمالى أبي عبد الله بن منده، محمد بن إسحاق العبدى ت١٣٩٥هـ.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لعلي بن أبي بكر الهيثمي ت١٤٠٧هـ، تحقيق : حسام الدين القذسي، طبعة عام ١٤١٤هـ، مكتبة القذسي.

- مجمل اللغة لابن فارس، لأحمد بن فارس ت ٣٩٥هـ، تحقيق: زهير عبد الحسن، ط الثانية ٤٠٦١هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت .
- المجموع المغيث في غربي القرآن والحديث، محمد بن عمر أبو موسى المديني ت ٨١٥٥هـ، تحقيق : عبدالكريم العزاوي، ط الأولى ٤٠٦١هـ، جامعة أم القرى مكة المكرمة.
- المجموع شرح المذهب تأليف : يحيى بن شرف النووي ت ٦٧٦هـ، دار الفكر .
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية : جمع وترتيب : عبدالرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجדי الحنبلي - بمساعدة ابنه محمد - طبع تحت إشراف الرئاسة العامة لشؤون الحرمين الشريفين .
- الخلائق : لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد ابن حزم الأندلسي، دار الآفاق الجديدة - بيروت.
- مختصر الأحكام = مستخرج الطوسي على جامع الترمذى، للحسن بن علي الطوسي ت ٣١٢هـ، تحقيق : أنيس الأندونوسي، ط الأولى ١٤١٥هـ، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة .
- المراسيل، لأبي محمد عبدالرحمن بن محمد الرازي ت ٣٢٧هـ، تحقيق : شكر الله قوجاتي، ط الثانية ١٤١٨هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت .
- مرقة الصعود إلى سن أبي داود، لأبي الفضل عبد الرحمن السيوطي ت ٩١١هـ، تحقيق : محمد شريف، ط الأولى عام ٤٣٣هـ، دار ابن حزم - لبنان.
- المسالك في شرح موطأ مالك، للقاضي محمد بن عبد الله أبي بكر بن العربي المالكي ت ٤٣٥هـ، تحقيق : محمد السليماني وعائشة السليماني، ط الأولى ١٤٢٨هـ، دار الغرب الإسلامي

- مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابن أبي الفضل صالح، لأحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ت ١٢٤ هـ، الدار العلمية - الهند.
- مسائل حرب بن إسماعيل الكرماني ت ٢٨٠ هـ، تحقيق : محمد السرّيّع، ط الأولى ١٤٣٤ هـ، مؤسسة الريان - بيروت.
- المستدرك على الصحيحين : تأليف : أبي عبد الله الحاكم النيسابوري، ط الأولى عام ١٣٣٤ هـ، دائرة المعارف العثمانية - الهند، تصوير دار المعرفة - بيروت
- المسند : لأبي داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي . تصوير دار المعرفة - بيروت .
- المسند : لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي . تحقيق: حسين الأسد . ط الأولى ١٤٠٤ هـ دار المؤمن للتراث - دمشق .
- المسند : لأحمد بن محمد بن حنبل ت ٢٤١ هـ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط وغيره، ط الأولى، ١٤٢١ هـ، مؤسسة الرسالة - بيروت .
- مسند الروياني محمد بن هارون الطبرى، تحقيق: أمين علي أبو يماني، ط الأولى عام ١٤١٦ هـ، مؤسسة قرطبة .
- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، لمسلم بن الحاج النيسابوري ت ٢٦١ هـ، تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- المسند المستخرج على صحيح مسلم : لأبي نعيم الأصبهاني ت ٤٣٠ هـ - تحقيق: محمد حسن . ط الباز . ط الأولى ١٤١٧ هـ .
- مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه : لأحمد بن أبي بكر البوصيري ت ٥٨٤ هـ . تحقيق: كمال يوسف الحوت . ط الأولى ١٤٠٦ هـ دار الجنان - بيروت .

- المصنف لأبي بكر عبدالله بن أبي شيبة الكوفي ت ٢٣٥هـ، تحقيق: محمد شاهين، ط الأولى عام ١٤١٦هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.
- المصنف لعبد الرزاق بن همام الصناعي . تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. ط الأولى ١٣٩٠هـ المكتب الإسلامي - بيروت .
- مطالع الأنوار على صحاح الآثار، لإبراهيم بن يوسف ابن قرقول ت ٥٦٩هـ، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، ط الأولى ١٤٣٣هـ.
- معالم الترتيل في التفسير والتأويل : لأبي محمد الحسين بن مسعود الفراء الإمام البغوي، طبعة عام ١٤٠٥هـ دار الفكر - بيروت .
- معالم السنن، لحمد بن محمد الخطابي ت ٣٨٨هـ، تحقيق : أحمد محمد شاكر، ومحمد حامد فقي . ط الأولى ١٤٠٠هـ دار المعرفة - بيروت .
- المعجم : لأبي سعيد أحمد بن محمد بن زياد ابن الأعرابي . تحقيق: عبد المحسن بن إبراهيم بن احمد الحسيني . ط الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م دار ابن الجوزي - السعودية.
- معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، لأحمد بن عبد الله العجلاني ت ٢٦١هـ، تحقيق: عبد العليم البستوي، مكتبة الدار - المدينة النبوية، ط:الأولى، ١٤٠٥هـ.
- معرفة الرجال للإمام يحيى بن معين، رواية ابن محرز، تحقيق : محمد القصار، طبعة عام ١٤٠٥هـ، مجمع اللغة العربية - دمشق
- معرفة السنن والآثار: لأحمد بن الحسين البهقي ت ٥٨٤هـ، تحقيق : عبد المعطي قلعي، ط الأولى، ١٤١٢هـ، دار قتبة - بيروت.
- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الأحياء من الأخبار : للعراقي ت ٦٨٠هـ اعتماء أشرف عبد المقصود . ط دار طبرية -الرياض . ط الأولى ١٤١٥هـ .

- المغني في الضعفاء : للإمام محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت١٧٤٨هـ .
تحقيق : نور الدين عتر، دار إحياء التراث الإسلامي .
- مقاييس اللغة : لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا . تحقيق: عبد السلام محمد هارون . تصوير دار الكتب العلمية — بيروت .
- المنتخب من معجم شيوخ أبي سعد السمعاني، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ط الأولى عام ١٧٤١هـ، دار عالم الكتب — الرياض.
- المنتقى من السنن المستدلة، لعبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري ت٢٣٠٧هـ، تحقيق : عبدالله البارودي، ط الأولى ١٤٠٨هـ، مؤسسة الكتاب الثقافية — بيروت.
- موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر، لأحمد ابن حجر العسقلاني ت١٨٥٢هـ، تحقيق: حمدي السلفي، وصحي السامرائي، ط الأولى ١٤١٢هـ، مكتبة الرشد—الرياض .
- موضع أوهام الجمع و التفريق : لأحمد بن علي الخطيب البغدادي ت٤٦٣هـ تحقيق عبد الرحمن المعلمي مصورة عن طبعة عام ١٣٧٨هـ بطبعه دائرة المعارف العثمانية — الهند .
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال : محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي .
تحقيق : علي محمد البجاوي . ط الأولى ١٤١٢هـ . دار المعرفة — بيروت .
- الميسر في شرح مصابيح السنة، لفضل الله بن حسن الثورِ بشْتَيْ ت٦٦١هـ،
تحقيق : عبد الحميد هنداوي، ط الثانية ٤٢٩هـ، مكتبة نزار الباز — مكة .
- نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار، محمود بن أحمد العيني ت٨٥٥هـ، تحقيق : ياسر بن إبراهيم، ط الأولى ٥١٤٢٩هـ .
- النفح الشذى شرح جامع الترمذى، محمد بن محمد ابن سيد الناس أبو الفتح اليعمرى ت٧٣٤هـ، تحقيق: الأنصارى، وغيره، ط الأولى ١٤٢٨هـ، دار الصميعى — الرياض.

-
- النكت الظراف على الأطراف : لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني بخاشية تحفة الأشرف للمزري . تحقيق : عبد لاصمد شرف الدين . ط الثانية ١٤٠٣هـ، المكتب الإسلامي : بيروت، الدار القيمة : الهند .
 - النهاية في غريب الحديث والأثر : محمد الدين المبارك بن محمد الخزري ابن الأنبار . تحقيق: طاهر أحمد الزاوي و محمود الطناحي . ط الثانية ١٣٩٩هـ دار الفكر .
 - المداية في تخريج أحاديث البداية لأحمد بن محمد العماري ت ١٣٨٠هـ، تحقيق: يوسف المرعشلي، وغيره، ط الأولى ١٤٠٧هـ، دار عالم الكتب - بيروت.
 - الوفي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن ابيك الصفدي، اعتناء : س . ديدربينغ، دار صادر - بيروت .
 - وبل الغمام على شفاء الأولم، محمد بن علي الشوكاني ت ١٢٥٠هـ، تحقيق : محمد حلاق، ط الأولى عام ١٤١٦هـ، مكتبة ابن تيمية - القاهرة . وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى، لعلي بن عبد الله السمهودي ت ٩١١هـ، ط الأولى ١٤١٩هـ، دار الكتب العلمية - بيروت .